



الموضوع:

تقييم الأداء المالي لنشاط فلاحي ممول من الهيئات التمويلية المساعدة

دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية مؤسسة

تحت إشراف الأستاذة:

أوكبدان سناء

إعداد الطالبين:

قادري أكرم وائل

زروقي محمد ريان

أعضاء لجنة المناقشة

د.د.

د.د.

د.د.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
	الفصل الأول: عموميات حول البنوك والهيئات العمومية وتقييم الأداء المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والهيئات الممولة
03	المطلب الأول: ماهية البنوك والبنوك التجارية
15	المطلب الثاني: عموميات حول التمويل
24	المطلب الثالث: هيئات الدعم المالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
29	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
29	المطلب الأول: مفهوم التمويل وانواعه
32	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه ومؤشرات قياسه
47	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي
51	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة
52	تمهيد
53	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصندوق الوطني للتأمين على البطالة
53	المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
56	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
57	المطلب الثالث: جهاز الدعم لصندوق الوطني للتأمين على البطالة
59	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مموله من طرف جهاز الدعم للصندوق الوطني للتأمين على البطالة
59	المطلب الأول: المعلومات المالية والمحاسبية لمؤسسة السلام

فهرس المحتويات

61	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة السلام
64	المطلب الثالث: الأداء المالي لمؤسسة السلام
86	خلاصة الفصل
88	خاتمة
90	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

صفحة الجدول	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	مستويات تمويل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	01
60-59	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	02
60	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	03
61-60	جدول حساب النتائج	04
65-64	حساب نسب السيولة خلال فترة 2018/2016	05
66	كشف لنسب النشاط 2018/2016	06
68-67	حساب نسب التمويل لفترة دراسة 2018/2016	07
69	حساب نسب مردودية 2018/2016	08
71	تطور نسب الربحية 2018/2016	09
72	حساب رأس مال العامل 2018/2016	10
73	حساب رأس مال العامل 2018/2016	11
73	حساب احتياج رأس مال العامل 2018/2016	12
74	حساب الخزينة لفترة الدراسة 2018/2016	13
76-75	قيمة المضافة للاستغلال	14
77	نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال	15
78	تطور الإجمالي فائض الاستغلال	16
79	نسبة إجمالي فائض الاستغلال	17
80	تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	18
81	تطور النتيجة العملياتية	19
82	تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية	20
83	صافي نتيجة السنة المالية	21
85	قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة	22

قائمة الأشكال

صفحة الشكل	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	مراحل تطور البنوك	01
11	أنواع البنوك التجارية ووظائفها	02
21	أشكال تحويل المؤسسات	03
22	قنوات التمويل المباشر	04
23	قنوات التمويل الغير مباشر	05
31	كيفية حساب السوق	06
56	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	07
62	التطور النسبي للأصول الميزانية المالية المختصرة 2018/2016	08
63	تطور خصوم الميزانية المالية في الفترة 2018/2016	09
65	تطور نسب السيولة لفترة 2018/2016	10
67	تطور نسب نشاط لفترة 2018/2016	11
68	تطور نسب التمويل لفترة 2018/2016	12
70	تطور نسب المردودية لفترة 2018/2016	13
71	تطور النسب الربحية لفترة 2018/2016	14
76	تطور القيمة المضافة للاستغلال لفترة 2018/2016	15
77	تطور القيمة المضافة إلى رقم الأعمال لفترة 2018/2016	16
78	نسبة إجمالي فائض الاستغلال	17
80	تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	18
82	تطور النتيجة العملياتية	19
83	تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية	20
84	صافي نتيجة السنة المالية	21
85	تطور قدرة التمويل لفترة 2018/2016	22

شكر وتقدير

أولاً: الشكر لله عز وجل على إتمام هذه المذكرة والصلاة والسلام على محمد رسول الله

ثانياً: الشكر للأستاذة المشرفة على هذا العمل

ثالثاً: الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على الجهود المبذولة في قراءة وتفحص هذا العمل

رابعاً: الشكر للأساتذة وعمال جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

خامساً: الشكر للمؤسسات والعمال أين تم إجراء دراسات الحالة أو الدراسة الميدانية

سادساً: شكر الزملاء والزميلات من الطلبة ومن ساهم في إتمام هذا العمل

إِهْدَاء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفي اما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى
مهداة الى:

من أفضلها على نفسي، ولما لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل اسعادي على الدوام
(أمي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والافعال
الحسنة، فلم يينخل على طيلة حياته
(والدي العزيز).

إلى من أعتمد عليها في كل كبيرة وصغيرة أختي نرمان.

إلى إخوتي فراس ويارا.

إلى من لها الفضل في إنهاء مذكرتي شريط حنان.

إلى من يدعمني استاذي وعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
النايت إبراهيم بوسعد.

إلى أساتذتي في الكلية الذين أجلهم وأحترمهم كوديد، جعفري، أوكدان، حبشي، درويش، بنونة.

إلى زملائي أحبائي في مساري الجامعي زبور عبد القادر، بوقير أمين.

إلى خالي الذي لطالما اعتبرته أخي علاء الدين.

إلى كل اقاربي واحبائي واصدقائي الذين لم أذكرهم.

فأنا اليوم أقوم بإهداء بحث تخرجي وأنا أتمنى من الله أن يطيل في أعماركم ويرزقكم دائما بالخيرات.

إهداء



وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ووعي وامتنان
وها أنا ذا أختتم بحث تخرجي بكل همّة ونشاط واشتياق للأيام
في كتابه العزيز أُمّي الحبيبة الغالية حياة، أنت إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها
حياتي وسبب سعبي وتقدمي أطال الله في عمرك وأدامك فخرا لنا
إلى خالد الذكر وساكن القلب الذي وفته المنية وكان خير مثال لرب الأسرة والهمّة والحنية مصطفى، الذي لم
يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي أُمّي العزيز الموقر صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة
إلى من اعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة أخي العزيز المحترم زهير، إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير
إلى أختي العزيزة رفيقة الكفاح في مسيرة الحياة سارة. إلى منبع الحنان والاخلاص إلى من كانت بمثابة أم ثانية
لي
إلى أصدقائي وأحبابي ومعارفي الذين أحبهم وأحترمهم
إلى السيد مدير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة بلحاج بوشعيب. إلى من هو نعم
الأخ الأكبر والصديق الصدوق الصادق الوعد المنصف
إلى أساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة بلحاج بوشعيب الذين لهم كل الشكر
والتقدير والعرفان لما قدموه لنا من عطاء ومحبة وتشجيع لنا وخاصة لي بعد ما أيقنت وتوصلت لمبتغاهم
الحقيقي الا وهو حب العلم والعمل والمثابرة
إلى مشرفتي المحترمة التي كانت سندنا لي في رحلتي للتخرج وعونا لي علميا ومعنويا
إلى كل من كان لهم أثرا على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي وإلى خالي العزيز رحمه الله
أهدي لكم بحثي المتواضع هذا وأتمنى أن يكون في المستوى ويفيد كل طالب للعلم والمعرفة من قريب أو بعيد
أسأل الله
أن ينفعهم به



قادري أكرم وائل

الملخص:

من بين أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها البنوك التجارية هي: تحقيق الربحية وتوفير السيولة في آن واحد، وهذين العنصرين على سهولة لفظهما الى أنهما ينطويان على قدر كبير من الأهمية وصعوبة التطبيق في أرض الواقع، ومهما بلغت دقة وجودة تقييم الأداء المالي فإنه يبقى عاجزا وحده على المضي بالبنك لتحسين أدائه المالي وتحقيق أقصى العوائد.

فنجاح البنوك يكون بنجاح المؤسسات الصغيرة حيث يرتبط بتوفير مصادر التمويل الملائمة والتسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطتها، وتختلف مصادر التمويل وتتعدد من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب الحاجة والقدرة على توفيرها، وعلى هذا تم إنشاء هيئات وبرامج قصد مساعدتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي ظل نقص الأموال واشكالية التمويل الذي يعاني منها هذا القطاع يعتبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أهم مورد لهذه المؤسسات، حيث تمنح لها قروض استثمارية، استغلالية، وأيضا قروض لتمويل تجارتها الخارجية، وذلك حسب طلبها الناتج عن احتياجاتها ووفق معايير يجب احترامها.

كما أن هذا الصندوق يواجه العديد من الأخطار نتيجة تمويله للمؤسسات الصغيرة كإجراء وقائي تقوم بطلب ضمانات شخصية وحقيقية بغية التعويض في حالة وقوع هذا الخطر.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك التجارية، التمويل.

Summary:

One of the main objectives of commercial banks is to achieve both profitability and liquidity, both of which are easy to say, but they are very important and difficult to apply on the ground, and no matter how accurate and quality financial performance assessment, it remains helpless alone Therefore.

The Banks depend of success of small enterprises is linked to the provision of adequate financing sources and the sound management of various internal and external elements. Wagih related to its activities, and different sources of funding and multiple from one institution to another, depending on the need and the ability to provide, and this has been established bodies and programs in order to help them to achieve the desired goals of them.

In light of the lack of funds and the problem of financing that this sector suffers

From, the National Unemployment Insurance Fund is considered the most important

Resource for these institutions, as it is granted investment and exploitative loans, as well as loans to finance its external trade, according to its demand resulting from its needs and according to standards that must be respected.

The fund also faces many risks as a result of its financing of small enterprises and as a precautionary measure that seeks personal and real guarantees in order to compensate in the event of this risk

Key words: Financial Performance Assessment, National Unemployment Insurance Fund, Agricultural and Rural Development BADR, Bank Small and medium enterprises, commercial banks, financing.

المقدمة:

تعد البنوك التجارية محور المؤسسات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها ، وتمثل البنوك التجارية عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية و التجارية والخدماتية و غيرها، وتزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالأداء المالي في البنوك التجارية لما شهدته من تحديات من شأنها أن تقلل من استفادة هذه الأخيرة من المكاسب والفرص المتاحة وتهديد استقرارها ضعاف قدرتها على المنافسة والاستمرار.

ان الجزائر وكغيرها من الدول أولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في بناء اقتصادها فأنشأت الوكالات والهيئات الداعمة لها، والتي تلعب دورا هاما في تمويل ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع بنوك ومنها ما يساهم في تمويلها دون اشتراك مع البنوك، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها ANGEM - ANSEJ - CNAC - AND.

الإشكالية الرئيسية:

كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي لنشاط فلاحي ممول من الهيئات التمويلية المساعدة من خلال دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة؟
ويمكن أن تنبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، نجملها فيما يأتي:

الأسئلة الفرعية:

- ماهية الأداء المالي؟
- ماهي أدوات تقييم الأداء المالي لنشاط فلاحي ممول بهيئة مساعدة؟
- ماهي أهمية المردودية المالية كأداة لتقييم الأداء المالي لنشاط فلاحي ممول بهيئة مساعدة؟

الفرضيات:

- الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة.
- المردودية المالية أداة لتقييم الأداء المالي لنشاط فلاحي ممول بهيئة مساعدة.
- يمكن الاستناد على نسب النشاط لتحليل الوضع المالي لنشاط فلاحي ممول بهيئة مساعدة.



أسباب اختيار الموضوع:

- رغبة الأستاذ المشرف واللجنة العلمية.
- توفر المراجع ووجود دراسات سابقة في هذا الموضوع.
- أهمية تقييم الأداء المالي والمشكلات التي تواجه البنوك، ومعرفة هل هنالك علاقة بين إدارة السيولة في البنوك ومستويات الربحية المتحققة؟
- أهمية السيولة والربحية بالنسبة للبنوك التجارية .
- إمكانية القيام بدراسة حالة ميدانيا.
- توجيه صناعات السياسات الاقتصادية والمالية لإعادة النظر في موضوع عام جدا يمس بالأداء المالي للبنوك الجزائرية بشكل مباشر ألا وهو موضوع كيفية تقييم الأداء المالي فيها باستخدام النسب وعملية إدارة الأصول والخصوم فيها، والقيام بالإصلاحات المناسبة في هذا المجال.

الأهداف:

- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ومدى ملازمتها في ظل البيئة الحالية.
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- التعرف على نقاط الضعف وتداركها ونقاط القوة ومحاولة تعزيزها وزيادتها لكي يضمن البنك الاستمرارية وتحقيق أعلى العوائد في ظل البيئة التنافسية التي تحيط به.

أهمية البحث:

- تزايد أهمية تقييم الأداء المالي وضرورته في مجال النشاط البنكي كونه يعتبر مؤشر لما حققه البنك من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة، فنظرا لضخامة الأموال التي يتعامل بها البنك وسرعة دوران رؤوس الأموال والأموال المودعة في المؤسسات البنكية، الأمر الذي يدفع بالكثير من متخذي القرارات البنكية إلى الاهتمام بتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء المالي، وذلك في حدود التوفيق بين هدفي تحقيق أعلى الربح وتوفير السيولة لخدمة المجتمع وزيادة القدرات التنافسية للبنك.



حدود الدراسة؟

يمكن الأخذ بنتائج هذه الدراسة، والعمل على تعميمها في ضوء الحدود التالية:

الحدود المكانية: تمثل مجتمع الدراسة في أحد البنوك التجارية الجزائرية وتمثلت العينة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) نظرا لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذا البنك خلال هذه المدة المبحوثة.

وانقسمت هذه الدراسة في معالجة إشكالياتها إلى مرحلتين:

*المرحلة الاولى:

وتم فيها العمل على خطوتين:

الخطوة الأولى: عموميات حول البنوك عامة والتمويل وهيئات الدعم المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
الخطوة الثانية: محاولة تحديد العلاقة بين تقييم الأداء المالي وهيئات التمويل للوصول الى الإجابة حول ان كانت هذه العلاقة تؤدي الى تحسين مستوى الأداء.

*المرحلة الثانية:

بناء على الدراسات السابقة اقترحنا دراسة دور الإدارة في تحليل النسب المالية ومحاولة الموازنة بين نسب (السيولة، النشاط، التمويل، المردودية والربحية) من اجل تحسين الأداء المالي لبنك BADR.
ولتسهيل الدراسة ارتأينا دراسة عينة لووكالة السلام الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
—عين تموشنت—

الحدود الزمانية:

امتدت الحدود الزمانية للبحث من سنة 2021 إلى سنة 2022 بالنسبة للمرحلة الأولى، بينما

امتدت المرحلة الثانية من الدراسة من 13 مارس 2022 الى أواخر ماي من نفس السنة

المنهج المتبع ومصادر جمع البيانات:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للفصلين، بتحليل أبعاد البحث من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والفرنسية والانجليزية، والأوراق البحثية والبيانات الصادرة من الهيئات المحلية، وتحليل المعطيات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة، بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية في الفصل الأخير في البنك محل الدراسة والاعتماد على القوائم المالية للبنك في حساب النسب واجراء التحليلات الاحصائية الملائمة باستخدام برنامج Excel لاختبار صحة الفرضيات.

صعوبات الدراسة:

*صعوبة الحصول على المعطيات والتقارير والميزانيات الخاصة من الفروع والوكالات والخاصة بسنوات متعددة، وعدم قيام معظم الوكالات بنشر ميزانياتها وبياناتها المالية الخاصة بكل سنة.

الدراسات السابقة:

باللغة العربية:

❖ دراسة سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة: 2002-2004، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85(29) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء المالي في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم أداء المصرف ، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها أنه نظراً لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية ،ال تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية ، بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف ، ومن خلال المؤشرات (النسب) التي تم استخدامها في البحث تبين أن أفضل عام من أعوام الدراسة هو 2002 ويأتي بالمرتبة الثانية 2004، ثم المرتبة الأخيرة 2003 وكان ذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها العراق فيه وتدهور الوضع الأمني ، إلا أن المصرف بدأ استعادة عافيته في عام 2004.

❖ دراسة التجاني إلهام وشعوي محمود فوزي: "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

BNA والقرض الشعبي CPA للفترة 2005-2011 " مجلة أبحاث اقتصادية وادارية 21 جوان 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنكين المذكورين، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية، خلال السبع سنوات ما بين عامي 2005-2011. واعتماداً على البيانات المستخرجة من القوائم المالية البنكية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة.

- ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري
BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA .

❖ **دراسة علي منصور محمد بن سفاع:** "تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية الاداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2008
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج camels على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك وتقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني، إضافة إلى تحديد جوانب القوة والضعف في بعض المجالات الأداء البنكي، وقد اعتمد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك والتي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماده على نموذج camels ومن بين النتائج التي خلص إليها: يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.

❖ **دراسة بونيهي مريم:** الادارة الحديثة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، ال عدد15، المجلد 02، 2016.

تناولت فيها الباحثة أهم المبادئ والمعايير التي أصدرتها لجنة بازل لضمان الممارسات السليمة الدارة مخاطر السيولة في البنوك، بالإضافة إلى المعايير الحديثة المتعلقة بالحدود الدنيا لمتطلبات السيولة الواردة في اتفاقية بازل 3 لسنة 2010، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة الاضطرابات المحتملة للسيولة على المدى القصير، والنسبة الصافية للتمويل المستقر التي تهدف إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة احتياجات السيولة على المدى الطويل.

❖ **دراسة مخلد حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس:** تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، ال عدد39، العراق، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى قياس عدد من مؤشرات الربحية والسوق لعشرين شركة مدرجة في سوق العراق وتحليلها ومن ثم تحديد ما إذا كانت الربحية والسوق تقود إلى رفع مستوى أداء الشركات المبحوثة والمدرجة في السوق المالية، وتوصل الباحثان إلى أن عدم ثبات الظروف الاقتصادية للشركات يؤدي إلى تقلبات محتملة في ربحيتها وربما تعرضها إلى الخسارة أو الافلاس، وأن تقييم الأداء المالي من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف الشركات وال سيما الكبيرة

منها ، وذلك لما ن الاختلاف الواضح في يترتب عليه من اتخاذ مجموعة من القارات أهمها المتعلقة بربحية الشركة ، والربحية السهم ومضاعفة قيمته الدفترية على مستوى الشركات المبحوثة لربما يقود إلى تباين في أداء تلك الشركات وقد يتعلق الأمر ببعدها الربحية وعلى وفق المقياس المستعمل.

- ❖ Kumar.S & Gulatir.R: Measuring efficiency effectiveness and performance of Indian public sector banks, International journal of Productivity and Performance Management, Vol 59. 2010.

قام الباحثان في هذه الدراسة بتقييم كفاءة وفعالية واداء 27 بنك من بنوك القطاع العام العاملة في الهند باستخدام البيانات للسنة المالية 2008/2007 وقياس الاداء الكلي للبنوك، وقد استخدمنا في ذلك أسلوب تحليل مغلف البيانات لحساب كفاءة وفعالية وأداء هذه البنوك، وبينت النتائج التجريبية أن كفاءة عالية للبنك ال تؤدي إلى فعالية عالية في صناعة البنوك الهندية، وقد لوحظ عالقة ايجابية وقوية بين الفعالية والأداء

- ❖ * Dimitry Sologoube : "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability : Case of Ukraihe", -BOFIT/CEFIR, Workshop on Transition Economics, in Helsinki, April7-8,2006

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا، وكان وضع حقوق ملكية المصرف على وجه هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كفاءة الأعمال المصرفية في أوكرانيا، وذلك من خلال دراسة محددات ربحية المصارف التجارية وهوامش الفائدة وذلك بإتباع الطريقة المستخدمة على نطاق واسع حيث قام الباحث بتحديد ربحية (هامش)المصرف على أنها دالة لمحددات مختلفة مقسمة إلى ثالث مجموعات:

المجموعة الأولى خاصة بالمصرف (الحجم، الملكية، ونوعية القرض، وملاءة رأس المال، والمصاريف التشغيلية العامة، وحصص الأصول السائلة والثابتة).

المجموعة الثانية خاصة بعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم والنمو، الناتج المحلي الاجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي الخصوص له تأثير جوهري على ربحية وهوامش المصارف، فالمصارف الممولة بشكل جيد لها هوامش أعلى وريح أكثر، وهذه النتائج حسبه تؤكد على أهمية الرسمة للمصارف الأوكرانية لتحقيق ربحية عالية.

❖ دراسة مقيّم صبري: محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية في بنك الفالحة والتنمية الريفية BADR الجزائري ل.ل فترة 2007-2009، مجلة الحقيقة، ال عدد31، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012

هدفت هذه الدراسة لمعالجة محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفالحة والتنمية الريفية (BADR)، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها أن البنك يعتمد بصفة اساسية في مصادر امواله كغيره من البنوك التجارية الأخرى على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة، وتمثل نسبة الودائع اعلى نسبة إجمالي مصادر الاموال ان البنك يعتمد فيما يخص التوظيف لمختلف مصادر أمواله على اساليب الاستثمار التقليدي بشكل من شأنه عدم الزيادة من ايراداته ومداخيله، إن ربحية البنك تتطلب وضع سياسة دقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف ادارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية لتطوير عملياته المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات لتفعيل آداه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم أمثل للسيولة محدد ومدقق من طرف ادارة البنك.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك والهيئات التمويلية وتقييم الأداء المالي

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما ورئيسيا في النشاط الاقتصادي ، حيث تعتبر إحدى أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها ، من خلال دورها في عملية الوساطة المالية بين كل من المودعين والمقترضين ، ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة لتوزيع النشاط الاقتصادي برأس المال النقدي اللازم له ، ومن ثم الدفع بعجلة التنمية ، وعليه فإن البنوك تساهم بشكل جوهري في تصعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المنشآت لزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية وأن استراتيجيتها وبرمجتها ضمن إطار الوسط المالي والمصرفي في التنافس، تعمل على تحقيق أهدافها من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثالث مباحث رئيسية وهي :

المبحث الأول: ويناقد مفاهيم عامة حول البنوك والبنوك التجارية،

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل

المبحث الثالث: هيئات الدعم المالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والهيئات الممولة

تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات. قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب، المطلب الأول ماهية البنوك التجارية والمطلب الثاني عموميات حول التمويل اما المطلب الثالث فهو هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية البنوك والبنوك التجارية

نشأت البنوك كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ولعل الصيرافة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيرافة بقصد حفظها مقابل إيصالات يجرها الصيرافة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال يأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ، وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة، فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الاقراض أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يجرها لصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض، وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ. وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة، وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا وأكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري. ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157 م، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609 م، وبنك إنجلترا عام 1694 م، وبنك فرنسا عام 1800 م (زياد و محفوظ، 2013، صفحة 11)

أولا: مفهوم البنوك والبنوك التجارية

التعريف القانوني للبنك والبنك التجاري:

يعرف البنك في التشريع الجزائري في القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض المادة 15 منه كما يلي: "البنك المركزي ومؤسسات القرض مؤسسات عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية " وعدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم 88-06

(الجريدة الرسمية، 1988) كما نصت المادة 17 من نفس القانون على أنه "تعد بنكا كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية:

- تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع، কিفما كانت مدتها وشكلها.
- تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.
- تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.
- تتولى تسيير الدفع.
- توظيف القيم المنقولة وجميع العوائد المالية، وتكتتب بها وتشتريها، وتسييرها وتحفظها وتبيعها.

- ترشد وتساعد وعلى العموم تقدم كل الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائنها. « ونلاحظ أيضا أن هذا ما جاء به القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث ينص في المادة 114 على أن البنك التجاري " شخص معنوي مهنته العادية والرئيسية إجراءات العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون أي القيام بالعمليات المصرفية. (الجريدة، 1988)

التعريف الاصطلاحي للبنك والبنك التجاري:

على الرغم من صعوبة وضع تعريف لمصطلح " البنك " فقد حاول بعض المفكرين تحديد المقصود بهذا المصطلح، فاختلّفوا في وضع تعريف موحد له، مما أدى ذلك إلى وجود عدة تعاريف لمصطلح البنك، فنجد الدكتور عبد الباقي إسماعيل يعرفه بأنه «مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعا لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها. (عبد الباقي، 2015، صفحة 12)

ويعرفه الأستاذ عبد الغفار حنفي على انه " مجموعة المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطته التنموية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك تلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفق للأوضاع التي يقرها البنك المركزي. (حنفي، 2000، صفحة

كما يعرف سلمان أبو ذياب البنك التجاري بأنه " المنشأة أو الشركة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بغرض الربح. " (ابو ذياب، 1996، صفحة 18)

كما نجد تعريف زياد رمضان وأحمد جودة للبنوك التجارية كما يلي " المصارف التجارية هي المصارف التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا مصارف الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية "Demeny deposits" " وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود " Money création " (زياد و محفوظ، 2013، صفحة 10)

ومن هنا نستنتج أن البنوك عبارة عن وسيط مالي بين طرفين هما: عارضوا الأموال (أصحاب الفائض المالي) وطالبي الأموال (أصحاب العجز المالي)، بحيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة من أصحاب الفائض، وإقراضها إلى أصحاب العجز مقابل فائدة وهو لا يختلف كثيرا عن تعريف البنوك التجارية.

ثانيا: تطور البنوك والبنوك التجارية

نظرا للأهمية التي تحظى بها البنوك التجارية في النظام المصرفي فإن وظائفها تطورت بتطور هذا النظام ويمكن أن نوجز أهم المراحل التي مرت بها هذه الوظائف كما يلي:

المرحلة الأولى:

تركزت الوظائف الأولى لقيام المصارف التجارية على الاتجار بالنقود، فقد كان الصيارفة يحققون إيراداتهم من خلال مبادلة العملات سواء كانت أجنبية أو محلية، ثم تطورت نتيجة فائض النقود لدى التجار، وبدأت ظاهرة الإيداع لدى جهة مأمونة وموثوقة مقابل شهادات الإيداع التي يمنحها البنك للمودعين.

وبتطور الثقة تجاه الجهة التي أصدرت هذه الشهادات تطورت إلى شهادات لحاملها. وأوراق البنوك المصدرة من البنك المركزي هي امتداد لهذه الشهادات في الوقت الحاضر، فالبنوك التجارية في المراحل الأولى من تطورها لم تعتمد على استثمار ودائع عملائها المكدسة بل اقتصر على قبول ودائع الأفراد من عملة ومعادن نفيسة مقابل عمولة المحافظة على هذه الثروة المودعة. (منهل و العمار، 1996، صفحة 197)

المرحلة الثانية:

تتجسد بظهور عمليات الإقراض عن طريق استثمار الصيارفة قسما أكبر من الودائع الجارية المتوفرة في خزائهم وقيامهم بعمليات التسليف والإقراض دون تعرض مركزهم المالي للخطر. إذا في هذه المرحلة بدأ الصيارفة يقدمون جزءا من الودائع للأفراد من أجل استثمارها مقابل فائدة تمثل نسبة من قيمة القرض، وقد اعتبرت هذه المرحلة من

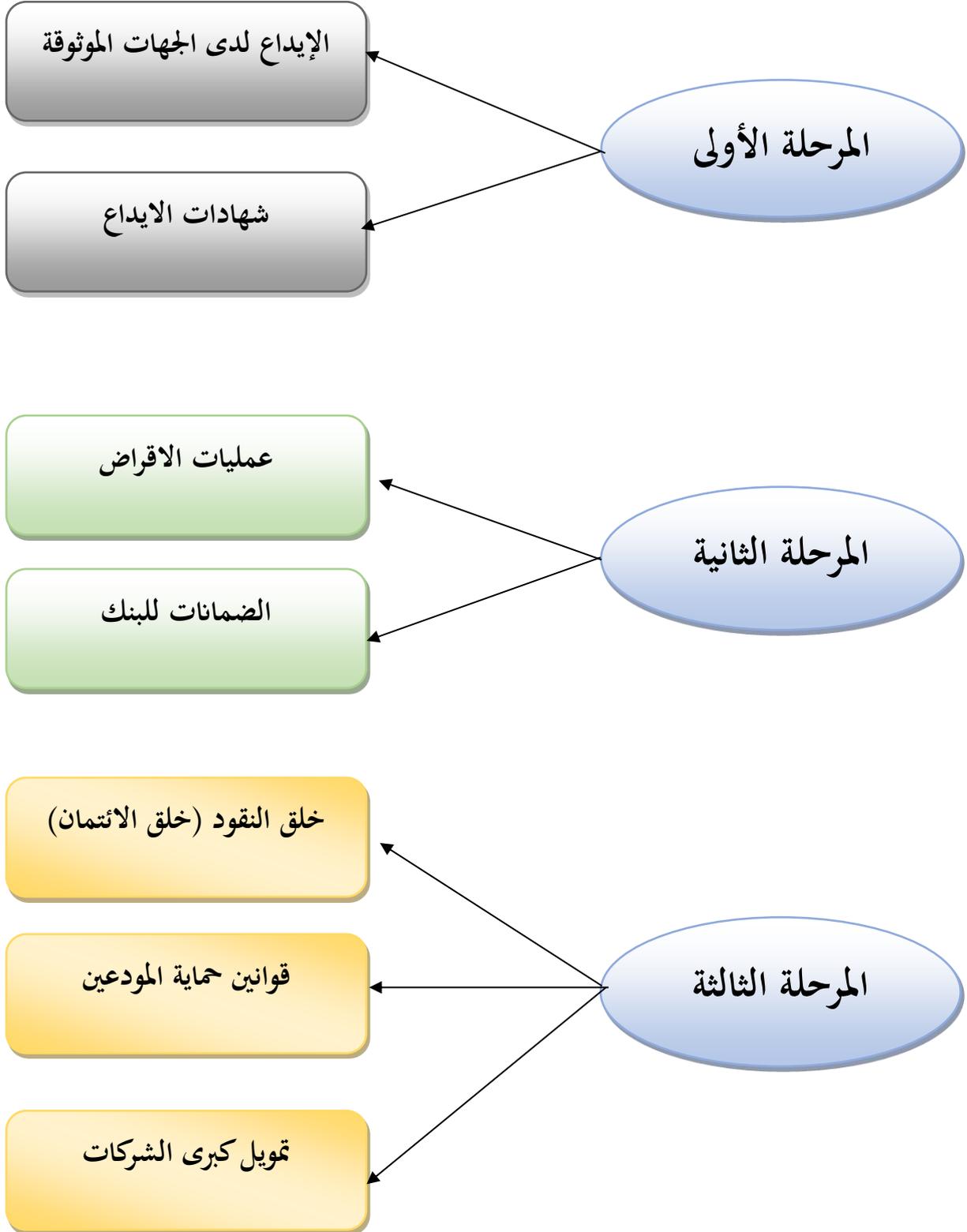
التطور الوظيفي خطوة هامة في وظائف البنوك التجارية، فالبنوك الحديثة تقرض من ودائع الغير إلى من هم بحاجة للأموال مقابل ضمانات كافية وفائدة معينة، طالما أن وضعه المالي يسمح بذلك.

المرحلة الثالثة:

تعتبر المرحلة الحاسمة في تطور البنوك التجارية وهي خلق نقود الودائع فأصبح الناس يقبلون التزامات المصارف بديلا عن النقود في الوفاء بالديون، سواء كانت على شكل إيصالات إيداع أو أوامر الصرف التي تقابل الشيك في الوقت الحاضر وأصبحت تقوم بتقديم قروض من ودائع لا تمتلكها أو ليس لها وجود لديها أو بمعنى آخر فإنها تخلق نقود الودائع. (منهل و العمار، 1996، الصفحات 184-185)

وهكذا ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات، ويمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين، فيمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها. هذه القوانين والتعديلات أدت إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها، حيث برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وتم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في كل مكان وكان لها أثراً كبيراً في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات. (رشاد و رياض، 2000) والشكل رقم 1 في الأسفل يوضح هذه المراحل باختصار:

شكل رقم (01): مراحل تطور البنوك والبنوك التجارية



المصدر: من اعداد الطالبين

بالشكل المذكور، بل هي مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات الأخرى على التأثير في عرض النقدي أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانياتها في خلق الائتمان.

ثالثاً: أنواع البنوك ووظائفها:

هناك العديد من أنواع البنوك التي تنشط في الجزائر ويمكن أن تصنف حسب طبيعة مهامها كما يلي:

1. البنك المركزي الجزائري:

يعتبر البنك الجزائري في الدولة رمز السيادة الوطنية والاستقرار المالي والاقتصادي للدولة فهو مؤسسة وطنية تعمل على حماية الاستقرار النقدي والمالي للدولة حيث يحتفظ باحتياطيات البلد من العملات ويراقب تدفق القدرة الشرائية سواء كانت عملة أو ائتمان ويعمل كبنك للدولة وبنك للبنوك وتلخص وظائف البنك المركزي فيما يلي: (الهندي، 1997، الصفحات 22-23)

❖ **إصدار العملة:** حيث يقوم البنك المركزي ملكاً للدولة وتشترك إدارة البنك مع الحكومة في تنفيذ السياسة العامة للدولة فهو يضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على التنفيذ.

❖ **بنك الدولة:** حيث يعتبر البنك المركزي ملكاً للدولة، وتشترك إدارة البنك مع الحكومة في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة، كما يقوم بالإشراف على حسابات الدولة وتنظيم القروض التي تصدرها بما فيها عملية الاكتتاب ودفع القروض ويقوم أيضاً بتنظيم المدفوعات الدولية وإدارة النقد الأجنبي.

❖ **بنك البنوك:** البنك المركزي يتعامل مع البنوك كما تتعامل البنوك التجارية مع الأفراد فهو يحتفظ بنسبة من ودائعها لديه يقوم بإقراضها كما يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها البنوك التجارية.

❖ **ملجأ آخر للإقراض:** إن واجب البنك المركزي أن يقابل الطلبات الشديدة على النقود في أوقات الطوارئ وهو الجهة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأزمات المالية والنقدية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة.

❖ **مراقبة الائتمان:** يقوم البنك المركزي بمراقبة وتنظيم القروض التي تقدمها البنوك نظراً لأهمية هذه القروض على حالة الاقتصاد الوطني في أوقات أخرى يكون إقراض البنوك زائداً عن الحدود المرغوبة، وأنه يتدفق إلى قطاعات غير مرغوبة وهذا فإن البنك المركزي يقوم بتنفيذ هذه القروض عن طريق تنظيم ومراقبة خلق الائتمان بواسطة بنوك أخرى.

❖ **الاحتفاظ باحتياطيات من الأرصدة النقدية الأجنبية** وغدارة القروض الخارجية وخدمتها نيابة عن الدولة.

❖ يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها للنسب القانونية ونسبة الائتمان إلى الودائع وأي تعليمات أخرى يصدرها البنك المركزي تخص الرقابة على الائتمان وبشكل عام.

2. البنوك التجارية:

هو فرع من الوساطة المالية تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع، ومن بين أهم الاستخدامات المتاحة أما هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصيرة الأجل انسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها، ولا تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموالها في منح القروض إلا في جزء يسير مقارنة بودائع الآخرين وتلخص وظائف البنوك التجارية فيما يلي: (فلاح و مؤيد، 2000، الصفحات 26-27)

❖ **قبول ودائع وجميع المدخرات:** هذه الوظيفة من أهم وظائف البنوك التجارية حيث تقوم البنوك بتجميع ودائع ومدخرات الأفراد وتتحول في النهاية إلى مقادير كبيرة من رأس المال وتقوم البنوك بإقراضها بكميات مناسبة.

❖ **تقديم القروض:** تشكل القروض الجزء الأكبر من أصول البنوك ويحقق البنك أرباحا من هذه القروض من خلال الفائدة التي يتقاضاها على هذه القروض ولكن البنك يتعامل في أصول الأفراد الآخرين لذلك فهو لا يستطيع إقراض كافة الودائع بل عليه الاحتفاظ بنقد سائل لمواجهة طلبات المودعين.

❖ **خصم الأوراق التجارية:** هو عبارة عن إقراض لفترة قصيرة فالتاجر الذي لا يرغب في تجميد أمواله على شكل كمبيالات أو سحوبات فإنه يقوم بخصم هذه الكمبيالات لدى البنك مما ينتج له الحصول على قيمة الكمبيالات على شكل نقود سائلة مقابل خصم معين هو فائدة البنك وعمولته. (نعمة، 1996، صفحة 18)

أنواع البنوك التجارية ووظائف كل نوع

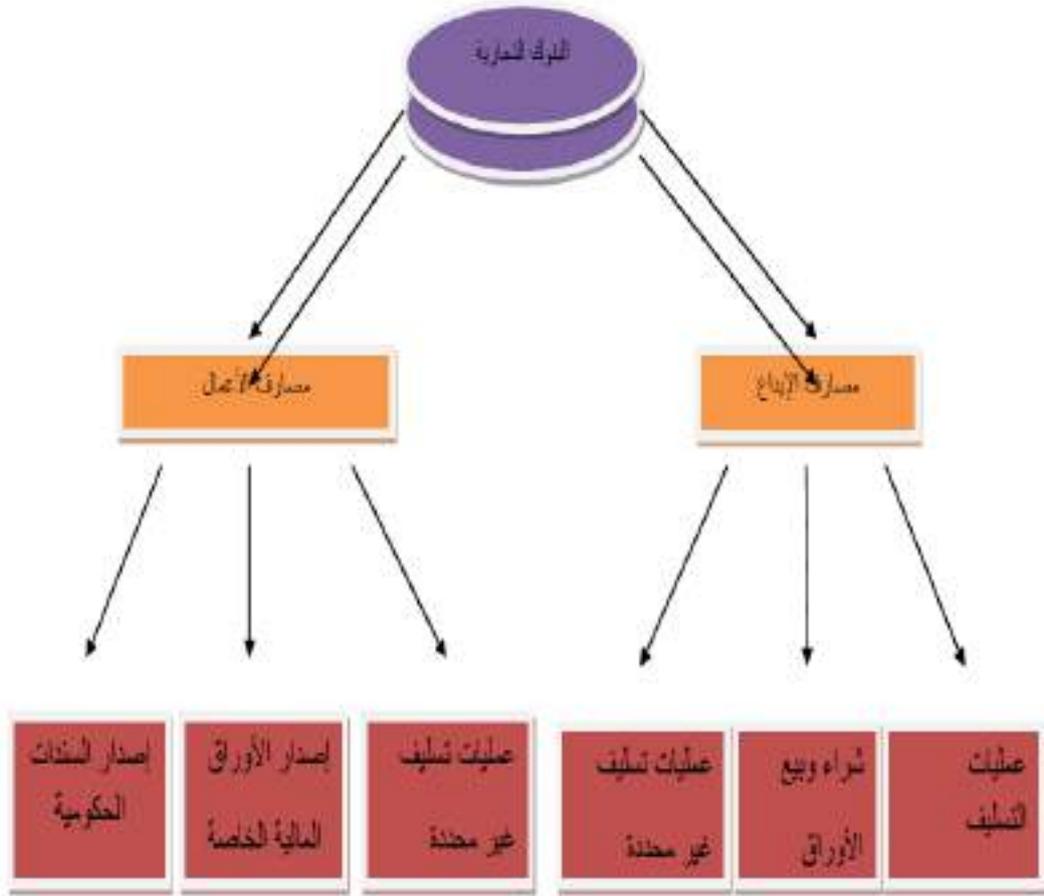
تنقسم البنوك التجارية إلى نوعين: مصارف الإيداع ومصارف الأعمال:

- **مصارف الإيداع:** هي المصارف التي تكون غايتها الأساسية القيام بأعمال التسليف و تلقي الودائع لدى الطلب أو لأجل من الجمهور، و تقوم عادة بعمليات التسليف قصيرة الأجل بغية تسهيل العمليات التجارية لقاء ضمانات معينة، و هذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تقوم من خلال مواردها الخاصة أو من خلال الإيداعات المتوسطة أو طويلة الأجل التي يتقاضاها، و إلى جانب هذه الأعمال تقوم المصارف

مصارف الإيداع بعمليات مختلفة كإجراء و بيع الأوراق المالية، تحسين الأوراق التجارية، خصم و قبول سندات السحب و شراء و بيع العملات الأجنبية، و القيام بعمليات الاعتمادات المستندي، و إصدار خطابات الضمان و قبول الودائع التي تستخدم الجزء الأكبر منها في أغراضها المختلفة.

- **مصارف الأعمال:** هي المصارف التي تقوم بتوظيف مواردها في عمليات تسليف غير محددة المدة لربائنها، تقوم هذه المصارف بمساعدة رجال الأعمال والشركات الصناعية والتجارية التي تحتاج إلى أموال، من أجل زيادة قدرتها الإنتاجية، كما تساهم بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات كالأسهم وبالسعي للاكتتاب بها وهي عادة تشتري الكمية التي تراها مناسبة من هذه الأوراق وتعرضها للاكتتاب العام وتربح الفرق بين سعر شرائها من الشركة وسعر بيعها للمكتتبين، وقد تقوم هذه المصارف أيضا بإصدار السندات الحكومية، كما تساهم في إنشاء بعض المؤسسات الصناعية والتجارية، وقد تساهم في تدعيمها عن طريق إقراضها أحيانا وإصدار سنداتها، وقد تقوم هذه المصارف بأعمال مشابهة للأعمال التي تقوم بها مصارف الإيداع، لكن الفارق الأساسي بين مصارف الأعمال ومصارف الإيداع يبقى من حيث الاستثمارات.

الشكل رقم(02): يوضح أنواع البنوك التجارية ووظائفها



المصدر: من اعداد الطالبين مما سبق

أهمية البنوك التجارية:

عرف التاريخ الاقتصادي المؤسسات المالية والمصرفية بعدما تم اكتشاف النقود وأنتشر استخدامها، ولقد تطور دور البنوك التجارية بتطور النشاط الاقتصادي وزيادة وعي الجمهور بأهميتها وبالمنافع الناشئة عن وجودها، فالبنوك التجارية تعتبر المرفق الرئيسي في الحياة الاقتصادية على الصعيدين التنموي والاستثماري فهي ملجأ لأموال المودعين الذين يملكون فوائض نقدية، وملجأ للمستثمرين والمنتجين الذين يحتاجون لتلك الأموال لاستخدامها في عملياتهم الاستثمارية أو الإنتاجية، وتلعب البنوك التجارية أيضا دورا هاما في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد وتأني أهمية هذا الدور للبنوك في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثيرات مباشرة على مستويات البطالة والتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشكل أهداف مباشرة للسياسة الاقتصادية. وتمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية لتطبيق أدوات السياسة النقدية، التي تطبقها الدولة من خلال

بنوكها المركزية، حيث تستخدم البنوك المركزية أسعار الفوائد المدينة والدائنة ونسبة الخصم والنسب المفروضة على الاحتياطات الإلزامية، والنسب المالية الرقابية في التأثير على حالات الاقتصاد من كساد أو رواج أو تضخم. كما أن وجود البنوك التجارية يؤدي إلى جانب ما تقدمه من أهمية إلى تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات المالية التجارية من جانب، والمتعاملين معها من جانب آخر حيث تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين وتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين فيها وفي المؤسسات التي تستفيد من خدماتها وكذلك تقوم من خلال زيادة إنتاجيتها وبرحيتها إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة وزيادة القيمة السوقية للأسهم ملاكها.

3. البنوك المتخصصة:

وهي المؤسسات المالية المتخصصة في مجال محدد ويمكن تصنيفها حسب طبيعة عملها على ما يلي :

- ❖ **البنوك الصناعية:** تقوم بتمويل المشروعات الصناعية وقروضها تكون طويلة الأجل.
- ❖ **البنوك الزراعية:** تقوم بالتمويل الطويل والقصير الأجل للمزارعين.
- ❖ **بنوك الصرف:** وهي التي تتخصص في شراء وبيع العملات الأجنبية.
- ❖ **بنوك الادخار:** تقوم بتجميع المدخرات الصغيرة وخدمة ذوي الدخل المحدود مثل صناديق البريد.
- ❖ **البنوك التعاونية:** تقوم بتقديم الخدمات للجمعيات التعاونية.
- ❖ **بنوك تنمية المدن والقرى:** وهي التي تقوم بتقديم التسهيلات والقروض للبلدية.
- ❖ **بنوك تنمية المدن والقرى:** وهي التي تقوم بتقديم التسهيلات والقروض للبلدية والمجالس القروية لمساعدتهم في مشاريعها الاستثمارية. (الناشف و الهندي، 1997)

4. مصادر واستخدامات الأموال في البنوك والأهداف العامة لها

أصبحت البنوك في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع لذلك نشأت منافسة قوية بينها رغم الاختلاف في طبيعة العمل، وتشابه في مصادر واستخدامات أموالها، وكذا الأهداف العامة لها، وسنناقش في هذا المبحث كلا من هذه النقاط على حدة ضمن ثلاث مباحث يخصص الأول لمصادر أموال البنك والثاني لاستخداماته، والأخير للأهداف العامة للبنوك التجارية

❖ مصادر أموال البنوك

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية

1. الموارد الذاتية الداخلية: وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي وتشمل:

- رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.
 - الاحتياطات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال وتميز نوعين من الاحتياطات وهما:
 - الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بالنص القانوني من قبل البنك المركزي.
 - الاحتياطي الخاص: وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي
 - الأرباح غير الموزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها، بل جزء منها يبقى يضاف إلى رأس مال البنك.
2. الموارد الخارجية:

- الودائع: وهي نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع منها:
 - الودائع الجارية: وهي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك، ويحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت.
 - الودائع الادخارية: وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع. (خبابة، 2013)
 - الودائع الثابتة: وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد، لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها، وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية.
- القروض: من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات الخاصة، منها البنك المركزي.

❖ استخدامات البنوك:

تتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي:

1. القروض:

وتمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها، ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

1.1 القروض طويلة الأجل : هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة؛ لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنوات، وتشمل عادةً القروض التي يتم تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل: الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات الأخرى، كما يترتب عليها العديد من الالتزامات القانونية، والتي تساهم في ضمان حقوق أطراف القرض كافة. (الاء، 2017)

2.1. القروض متوسطة الأجل : هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسطة، بحيث تتراوح الفترة الزمنية الخاصة بسدادها بين سنة وخمس سنوات، ويستخدم الأفراد هذا النوع من القروض غالباً، من أجل شراء السيارات، أو الأثاث المنزلي، أو تجهيز المكاتب الشخصية، وغيرها من الأشياء الأخرى. القروض طويلة الأجل : هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة، لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنوات، وتشمل عادةً القروض التي يتم تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل: الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات الأخرى، كما يترتب عليها العديد من الالتزامات القانونية، والتي تساهم في ضمان حقوق أطراف القرض كافة.

3.1 قروض قصيرة الأجل : هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة، ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية ، ويتم الوفاء بها في نهاية العملية التي استهدفت تمويلها، وله عدة صور أهمها: الخصم، تسهيلات الصندوق، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي، وليس هناك خطورة في زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه لا يتجاوز أجلها سنة، حيث يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي. (القزويني، 1989، صفحة 94)

2 المستحقات على المصارف:

وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة، حيث أن استثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع، يعطيها عائد مرتفع نسبياً، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي، فكلما كان هذا الأخير واسعاً ونشطاً، أصبح الاستثمار فيه مناسباً وأكثر انتشاراً واستقراراً في مستويات أسعار هذه الأوراق. (الشمري، 2006، صفحة 151)

3الأرصدة النقدية الجاهزة:

تتمثل في النقود الموجهة في صناديق البنك ولدى البنك المركزي، والغرض منها مواجهة عملياته اليومية، ويحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية، ولا يترتب على وجودها أي عائد، وتعتبر الأرصدة النقدية الجاهزة والاستثمارات المؤقتة من أكثر الموجودات المتداولة سيولة، لذا فهما يمثلان خط الدفاع الأول الذي تعتمد عليه المنشأة في الوفاء بما عليها من مستلزمات. لكون أكثر الموجودات Short terme Financial والأوراق المالية القصيرة cash القصيرة

الأجل هو النقد في البيع والشراء ويتألف medium of exchange والنقد هو وسيلة التبادل Securities من النقد في صندوق المنشأة ومن الأموال المودعة تحت الطلب في حسابات المنشأة في البنك ويعتبر توفر النقد أساسيا لتسيير أعمال المنشأة ولاستمراريتها التي تعتمد في تسديدات أزماتها المالية في موعدها. Financial asses أما الأوراق المالية فتتألف من استثمارات قصيرة الأجل في موجودات مالية يمكن للمنشأة أن توظف فيها فائض السيولة النقدية لديها وهي تقدم سيولة ثانوية للمنشأة إذ تستطيع أن تحول هذه الأوراق المالية إلى نقد وبسرعة كلما تدعو الحاجة إلى السيولة (الجبوري، صفحة 2017)

4 أصول ثابتة:

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية إلا أن دورها يعتبر ثانويا في أنشطة البنوك التجارية، بالمقارنة مع دورها في مشروعات أخرى.

أوراق حكومية قصيرة الأجل:

وتكون عادة في شكل أذونات خزينة، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة، وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير. تتميز بتوافر الضمانات في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.

5 الأوراق التجارية القابلة للخصم:

هي أوراق تحل محل النقود في التعامل، وتتميز بسهولة تداولها بين الأفراد، على أن تكون مستوفية ومحتوية على كامل البيانات التي حددها القانون (القانون التجاري)، وتتضمن على أمر بدفع مبلغ محدد من المال إلى طرف آخر في موعد الاستحقاق.

كيف تفهم بشرح مبسط ماهية الأوراق التجارية؟ يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، وذلك للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة، أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.

(www.ts3a.com, 2017)

المطلب الثاني: عموميات حول التمويل:

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا إن دراسته لم تحظى بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل. ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية هذه الأخيرة ففي الاقتصاديات

المعاصرة يشكل التمويل أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الإنتاج فهو يحدد رأس المال نفسه وخاصة اللحظة الأساسية لتحويل الرأسمال النقدي إلى رأس مال منتج وعلى هذا الأساس وقد قسمنا مطلبنا هذا إلى أربعة عناصر:

أولاً: مفهوم التمويل:

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقود الأخرين تطوراً ملحوظاً جعلنا نلاحظ تباين بين تعاريفه عند الاقتصاديين وبتناول بعض التعاريف:

- يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة
- التمويل هو تدبير الأموال اللازمة للقيام بنشاط اقتصادي.
- التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام.

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للتمويل بحيث يمكن أن نعرفه على أنه الأموال اللازمة لإنشاء وتكوين، أو توسيع أو تطوير المؤسسات بمختلف أنواعها، من مصادر مختلفة وبالأشكال المتنوعة والعمل على توظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة (طالبي و ساجي، صفحة 28).

❖ خصائص التمويل:

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسات من مصادر مختلفة لها عدة خصائص وتمثل فيما يلي:

- **الاستحقاق** : ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة عن التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

- **الحق على الدخل** : وينبغي أن مصادر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله وفوائده المترتبة عليها من السيولة أو دخل المؤسسة.

- **الحق على الموجودات** : إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو المājورات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسليم أي التزامات.

- **الملائمة** : وهو يعني أي تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب التوقيت والكمية والشروط والفوائد. (طالبي و ساجي، الصفحات 28-29)

ثانياً: تصنيفات التمويل:

الفرع الأول: تصنيف التمويل حسب المصدر

من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي وخارجي:

أولاً: التمويل الداخلي الذاتي: **Interna finance**

يعني مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمنشأة، ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، ومع ذلك نستطيع التمييز بين نوعية من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل وهي:

النوع الأول: وهو التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

النوع الثاني: وهو التمويل الداخلي بهدف التوسع في نشاط المنشأة الاستثماري وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي: مخصصات، الامتلاك الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

مزايا وعيوب التمويل الداخلي:

❖ **مزايا التمويل الداخلي:** وتتمثل فيما يلي:

- تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.
- تعتبر أهم مورد بالنسبة للمؤسسات التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.
- يعطي للمؤسسة حرية أكبر في اختيار الاستثمار دون قيد أو شروط أو ضمانات .

❖ **عيوب التمويل الداخلي:**

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشأة.

- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.

عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق المالية. (عبد

الرحيم، 2008، الصفحات 22-23)

ثانياً: التمويل الخارجي **External Financing**

1. تعريف التمويل الخارجي

التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشأة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل المنشأة على تلك الأموال بشروط يحددها سوق المال وبالتالي تحتاج إلى وقت أطول من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك. لأن التمويل الخارجي هو مكمل للتمويل الداخلي من أجل تغطية الاحتياجات المالية (الاستثمارية، الجارية) وعادة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمنشأة وبالتالي تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى التمويل الخارجي. (عبد الرحيم، 2008، الصفحات 24-25)

الفرع الثاني: تصنيف التمويل حسب الغرض

أولاً: قروض الاستغلال

هي النشاطات التي يقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر (باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها التمويل، التخزين، الإنتاج... الخ. ونظراً لطبيعتها المتكررة والقصيرة) ومنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات. (لطرش و لطرش، 2005، صفحة 53)

ثانياً: قروض الاستثمار

يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع. وفي هذه المرحلة يتقلص رأس مال لدى المؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأسمال الثابت هذا إذا كان التمويل من مصادر ذاتية أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فإن حجم رأس مال الخاص لن يتغير. (شويخي، 2013، صفحة 10)

الفرع الثالث: تصنيف التمويل حسب المدة

ينقسم بدوره على ثلاث أقسام، ويتم توضيح كل شكل على حدا فيما يلي:

أولاً: التمويل قصير الأجل:

● مفهوم التمويل قصير الأجل: وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط أهدافه في السيولة والربحية وتستخدم لتمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة والاحتياجات المالية المؤقتة.

● مصادر التمويل قصير الأجل: حيث يصنف التمويل قصير الأجل إلى مجموعتين هما:

1) التمويل قصير الأجل التلقائي **SPONTANEOUS**: يتولد تلقائياً خلال دورة التشغيل للشركة

ولا يحمل عادة معدل فائدة اسمية، (الغفار، 2007، صفحة 541) حيث يتكون من:

✓ الائتمان التجاري (**Trade crédit**): ويقصد به الائتمان الذي يقدم للمؤسسات لغرض تمويل

احتياجاتها الجارية مثل شراء مواد أولية أو بضاعة، وهو ائتمان قصير الأجل والذي تكون فترته الزمنية لسنة.

✓ **المستحقات**: يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الإلزامية الناتجة عن الخدمات التي

تحصلت عليها المؤسسة والتي لم يتم سداد تكلفتها وتمثل هذه المستحقات في مبالغ الضرائب المستحقة،

اقتطاعات الضمان الاجتماعي بعض الأجور المستحقة وغيرها. وعادة ما تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع

من التمويلات لأنها تعتبر مجانية وليس لها تكلفة. (سمير، 2015، صفحة 35)

2) التمويل التفاوضي: **NAGOTIATED**

يتم بناء على اتفاق ومفاوضات شخصية وعادة يكون محدوداً في حجمه ويحمل معدل فائدة اسمي وتعتبر القروض

المصرفية مثلاً لذلك والكمبيالات... ومنها:

• **الائتمان المصرفي (Crédit line)**: هي قروض تمنح لفترة لا تتجاوز العام قد تكون في شكل خط

ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد والحالة الخاصة بخط الائتمان تعرف باتفاق لتدوير القرض.

• **الائتمان (Nevolving crédit)**: بذلك قد يمتد مثل هذا النوع من الائتمان لمدة لا تتجاوز العام

وهناك صور للائتمان المصرفي الخصم التجاري، السحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق والقروض

موسمية. (الغفار، 2007، صفحة 547)

3) التمويل المتوسط الأجل:

- **مفهوم التمويل المتوسط الأجل**: يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين

الاقتصاديين سواء في صورة نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح ما بين سنتين وسبع

سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة ويشمل على:

• **قروض التجهيزات**: عندما تقوم المؤسسة بشراء آليات وتجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل

بين عادة المقرضة الجهة وتمول التجهيزات تمويل القروض هذه وتدعى الموجودات هذه بضمانة الأجل متوسط

70% إلى 80% من قيمة التجهيزات ويبقى 20% إلى 30% من القيمة كهامش آمنة للممول تدفع من

المفترض.

4) التمويل طويل الأجل:

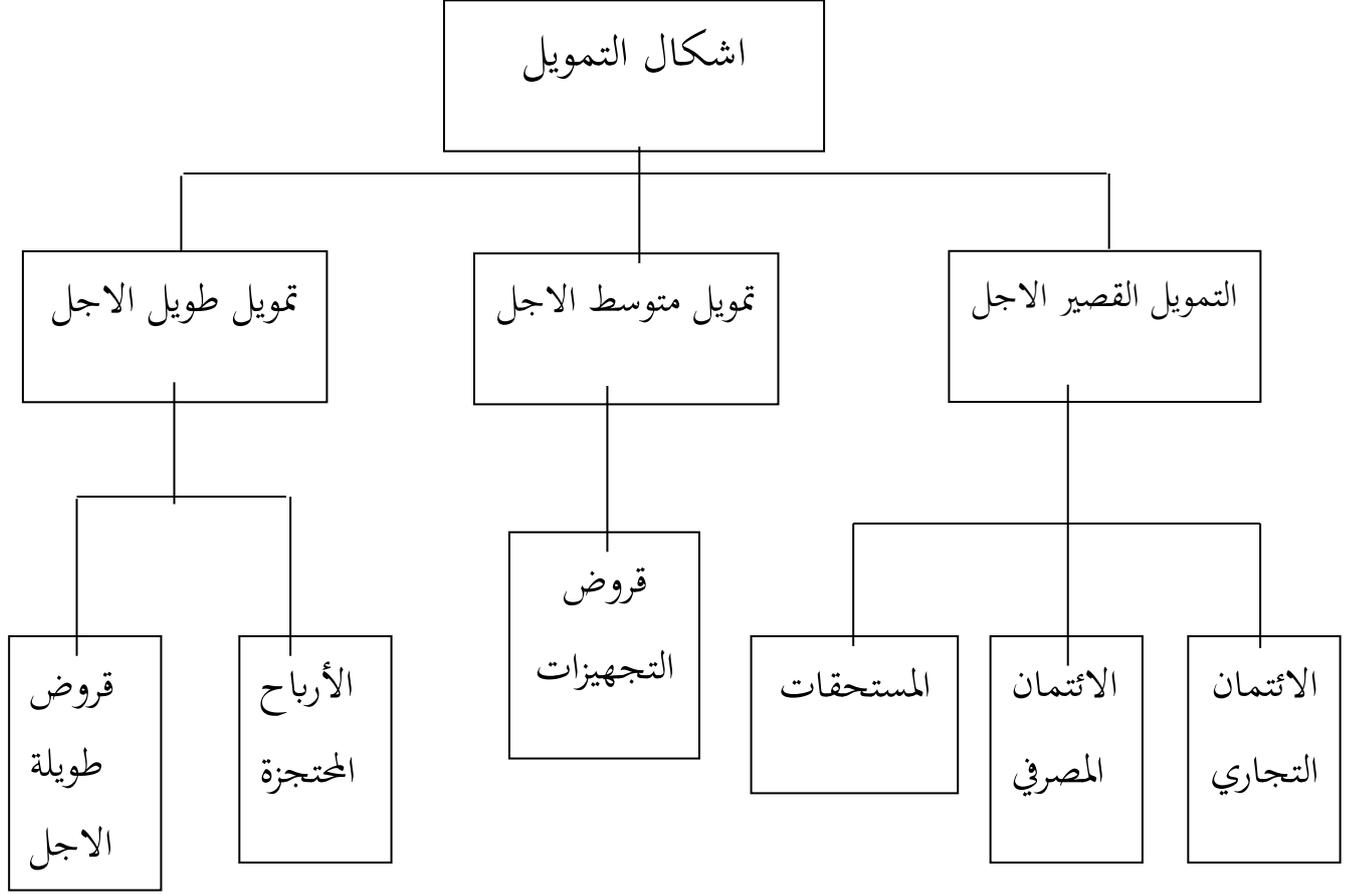
- مفهوم التمويل طويل الأجل: تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين، وتتوقف عملية سداد القرض على ما يتم الاتفاق عليه من شروط يتفق عليها بين المؤسسة والجهات التي تقدم هذه الأموال في شكل قروض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة، وتاريخ الاستحقاق عادة ما تفوق 7 سنوات فإنها تتطلب بعض الضمانات التي تطلبها الجهة المقرضة.

- مصادر التمويل طويل الأجل: يصنف إلى:

أ. الضمانات الشخصية: ويتم بتدخل شخص آخر خلاف المقترض وتعهده بسداد القرض (رأس مال المقترض والفوائد المترتبة وكذا تكلفة القرض)، وفي حالة توقف المدين عن الدفع البنك يمكن الرجوع على الفرد الضامن، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

ب. الضمانات الحقيقية: وهي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لديه، كالعقارات والمنقولات وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، في سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض. (سمير، 2015، الصفحات 35-37)

الشكل رقم(03): أشكال التمويل للمؤسسات



ثالثا: العوامل المحددة لأنواع التمويل وطرق التمويل:

الفرع الأول: العوامل المحددة لأنواع التمويل

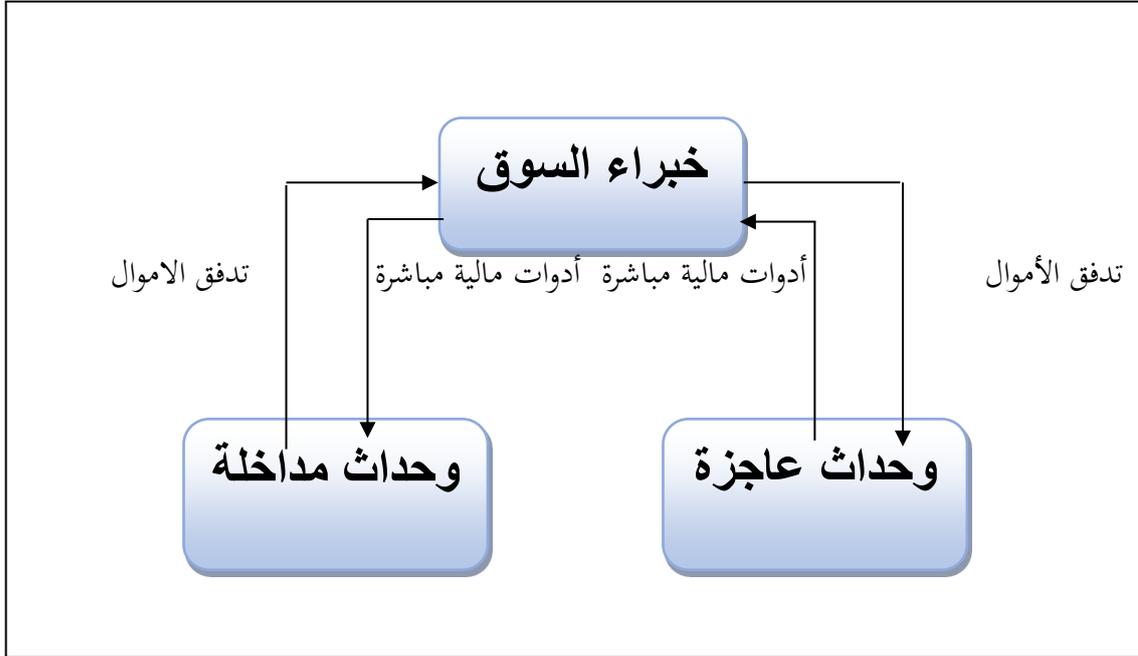
- ❖ **الملائمة:** يشير إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها أو الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة متماشية مع طبيعتها.
- ❖ **الدخل:** كلما كان الدخل المتوقع كبير فيتم التمويل عن طريق الاقتراض والعكس إذا كان الدخل المتوقع منخفض فيتم التمويل عن طريق أموال الملكية.
- ❖ **الخطر:** المقصود بالخطر هنا هو الضرر الذي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الأفراد الذين يقدمون في الأولوية على الدخل وعلى الموارد عند التصفية.

- ❖ **السيطرة:** وتعتبر رغبة الملاك في سيطرتهم على الشركة من العوامل التي تلعب دورا في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة إذا كان الهدف الرئيسي هو المحافظة على السيطرة فيبدو أنه من الأفضل الحصول على أية أموال إضافية عن طريق الدائنين أو الملاك المتنازعين ولكن هذا لا يحدث دائم.
- ❖ **المرونة:** يقصد بها تعدد مصادر التمويل المتاحة إمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية أحداث أي تغيير تراه مناسباً على مصدر التمويل في المستقبل.
- ❖ **التوقيت:** والمقصود هو تحديد المؤسسة للوقت الذي تدخل فيه على السوق من أجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط.

الفرع الثاني: طرق التمويل

- ❖ **التمويل المباشر:** يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها وله عدة صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة).

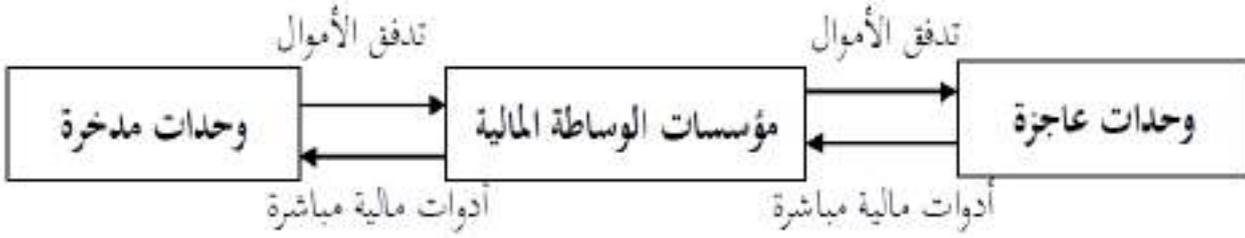
الشكل رقم (04): يمثل قنوات التمويل المباشر



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 89.

❖ التمويل غير المباشر: هذا النوع من التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية تركز على تدخل الوسطاء الماليين. (شويخي، 2013، الصفحات 6-8)

الشكل رقم (05): يمثل قنوات التمويل الغير مباشر



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 92

رابعا: مبادئ التمويل وأهميته

الفرع الأول: مبادئ التمويل

من خلال معرفتنا نجد أن لديه عدة مبادئ من بينها:

- ❖ ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد: أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات من أجل دعم الوقوع في المخاطر.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود: من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن على قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم ولذلك القاعدة تتسم على أن من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا.
- ❖ كفاءة أسواق رأس مال: بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسواق حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق الحالية والسوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول والسندات في أي لحظة أن المعلومات المتاحة لدى الجهة.

الفرع الثاني: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمرغوب فيها من طرف المؤسسة وهذه الأهمية يتم توضيحها في النقاط التالية:

❖ **مرحلة تمويل الاستثمار:** وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس مال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس مال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها إضافة إلى تكوين رأس مال عامل.

❖ **مرحلة تمويل الإنتاج:** وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة بمرز رأس مال الثابت مع رأس مال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.

❖ **مرحلة تمويل التسويق (البيع):** وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها ولا تتم إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج. (شويخي، 2013، صفحة 5)

المطلب الثالث: هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: CNAC

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل الإرادي لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل. إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة، وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في: المساعدة على البحث عن الشغل، دعم العمل الحر، التكوين بإعادة التأهيل

❖ **شروط التأهيل:** يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية:

✓ الجنسية الجزائرية

✓ أن يكون السن بين 31 و 21 سنة

✓ ألا يكون شاغل لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.

- ✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل أو يكون مستفيد من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- ✓ أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- ✓ أن يكون قادرا على توفير إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ✓ ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات .
- ✓ بتوفر الشروط اللازمة ووفقا للحكام التنظيمية للصندوق يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي :

❖ الامتيازات المالية:

تتلخص في :الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه المصاريف الجديدة .اقتناء العتاد والمعد القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

❖ الامتيازات الجبائي:

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، تتحدد كما يلي :

أ. مرحلة الإنجاز: تتمثل الامتيازات في :

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- ✓ تخفيض بنسبة 12 % من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات .
- ✓ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

ب. مرحلة الاستغلال: تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 13 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 12 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

(2) الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات، من الملاحظ أن كل من الوكالة والصندوق يقدمان نفس الامتيازات تقريبا حتى تلك المتعلقة ن لم يتم ذكرها كلها، وما تعلق منها بالمناطق والقطاعات ذات الأولوية بالتكوين والمرافقة والمتابعة. (رقيق، 2018، الصفحات 24-25)

(3) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANADE :

تأسست الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. وتتلخص مهامها الرئيسية في:

- ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- ✓ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها. (رقيق، 2018، صفحة 25)

(4) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث ال يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار ولا يتعدى مبلغ 40.000 دينار، وعند تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية و الجبائية التي يحددها التنظيم، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100.000 دينار، أين يخصص

لتكتملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر. (رقيق، 2018، صفحة 26)

5) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها:

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها .
- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار .
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها .
- أن يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، إعداد الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل .
- تعتمد الوكالة لترقية الاستثمار على دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية وفق المستويات التي يوضحها

الجدول التالي: (رقيق، 2018، الصفحات 26-27)

الجدول رقم (01): يمثل مستويات تمويل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والهيئات التمويلية وتقييم الأداء المالي

مستويات التمويل	التكلفة الاجمالية للمشروع	مساهمة شخصية	القروض غير مكافأة	القروض البنكية
المستوى الأول	لا يتجاوز 1.000.000 دج	5%	25%	70%
المستوى الثاني	عندما تفوق 1.000.000 دج ولا يتجاوز 2.000.000 دج	8%؛ 10%	20%	70%؛ 72%
المستوى الثالث	عندما تفوق 2.000.000 دج ولا يتجاوز 3.000.000 دج	11%؛ 15%	5 %	70%؛ 74%
المستوى الرابع	عندما تفوق 3.000.000 دج ولا تتجاوز 4.000.000 دج	14%؛ 20%		65%؛ 76%

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

ان التطرق الى تقييم الاداء المالي للمؤسسة بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجوانبه وسنركز في هذا المبحث على مفهوم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، وعملية تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الأداء

إن أصل كلمة الأداء من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة performer التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت إلى اللغة الإنجليزية منها لفظة performance وأعطتها معناها. ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: أداء مركز دو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها من الوسائل المستخدمة في ذلك. (عشي، 2002، صفحة 14)

ويمكننا إيجاز بعض التعريفات التي وضعت للأداء فيما يلي:

يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت الاهتمام والتشخيص والتحليل في المؤلفات والمراجع وكذلك في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام، والمواضيع المتعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص وذلك نظراً لأهمية هذا المفهوم على مستوى العامل والمؤسسة من جهة وتداخله مع العلوم والاتجاهات الفكرية المختلفة من جهة أخرى (مزغيش، 2011-2012، صفحة 20).

وقد عرفه دركر DURker على أنه التوازن بين رضا المساهمين والعمال، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياساً للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس وتمكنها من المحافظة على التوازن في مكافأة كل المساهمين والعاملين. (الحاسنة، 2013، الصفحات 103-104)

يعرفه لورينو بأنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف "مختلف الأنشطة"، فبعض الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد، وتساهم سلبياً في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى تعتبر مراكز ربح وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد، ومصدر عوائد وتساهم بهامش من الأداء الكلي للمؤسسة. (مزغيش، 2011-2012، صفحة 105)

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن استنتاج أن الأداء هو النتائج العملية التي تنتج من الفعاليات والانجازات، أو ما يقوم به الأفراد من أعمال داخل المنظمة وكذا المسؤوليات والواجبات والمهام التي يتكون منها عمل الفرد الذي يجب عليه القيام به على الوجه المطلوب في ضوء معدلات في استطاعة العامل الكفاء المدرب القيام به.

الفرع الثاني: أنواع الأداء

ننتقل الآن إلى عرض أنواع الأداء وتقسيمه حسب معايير هذه الأخيرة يمكن حصرها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة:

1. حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين:

الأداء الذاتي (الداخلي): يطلق عليه اسم أداء الوحدة وينتج أساسا من التوليفة التالية: الأداء البشري، الأداء التقني، الأداء المالي.

الأداء الخارجي: هو أداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.

2. حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي:

الأداء الكلي: يتمثل في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة والأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها.

الأداء الجزئي: على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى.

3. حسب المعيار الوظيفي: ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة للمؤسسة التي يمكن حصرها

في الوظائف الخمسة التالية:

أداء الوظيفة المالية: يمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكاليف ممكنة وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة

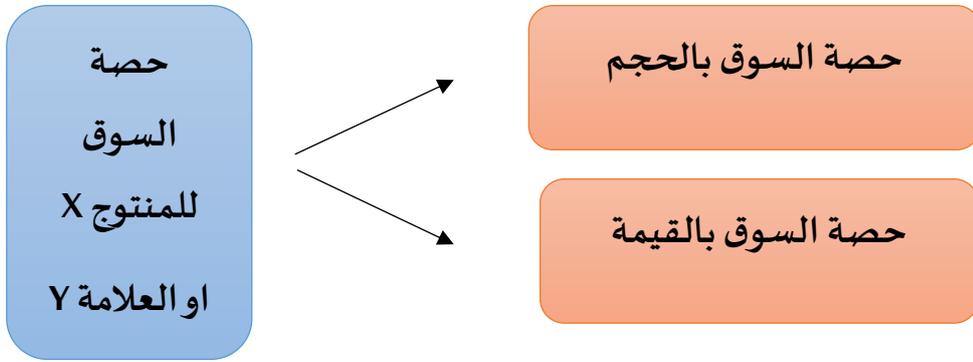
أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة لإنتاجية مقارنة بمثيلاتها وتخفيض نسبة توقف الآلة والتأخر في تلبية الطلبات.

أداء وظيفة الأفراد: فلكي تضمن المؤسسة بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية، وتسيرهم تسييرا فعال وتحقيق فعالية المورد البشري، لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب الإنجاز عمله.

أداء وظيفة التموين: تركز على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة، وتحقيق استغلال جيد للمكان التخزين.

أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل كلفة ممكنة هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق من مثل: * حصة السوق: والتي يمكن حسابها كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): يمثل كيفية حساب حصة السوق



عدد وحدات المبيعة من X او Y او مبيعات Z في الفترة

العدد الاجمالي للوحدات المبيعة في الفترة T في السوق

رقم الاعمال ل X او Y او Z المحقق في الفترة T

القيمة الاجمالية للمبيعات السوق

المصدر: Jaques Lendrevie, Denis Lindon, op cit , p. 66

*إرضاء العملاء: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العمال أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.

*السمعة: وتقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الفرد. (عشي، 2002، الصفحات 17-21)

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه ومؤشرات قياسه

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

1. تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية". (زهية، 2020، صفحة 37)

ويمثل الأداء المالي "المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (زهية، 2020، صفحة 37)

وعرف الأداء المالي أيضا بأنه: "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة. (طالب، 2011، صفحة 67)

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحققة، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل النمو والأرباح. (عينوش و دحماني، 2018-2019، صفحة 24)

من خلال المفاهيم السابقة يمكن تعريف الأداء المالي على انه المرآة التي تعكس أداء الشركة وصورتها الحقيقية، وإبراز مدى قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة، وكذا مدى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويمكن الأداء المالي من الوقوف على الوضعية المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة.

2. أهمية الأداء المالي: يمكن إبراز أهمية الأداء المالي بالنسبة للشركات في النقاط التالية:

- يعكس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها المسطرة.
- يوفر مجموعة من المعلومات التي تسمح للشركة بمعرفة وضعها المالي، مما يساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل.
- يحدد المركز الائتماني للشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- يقيس مدى كفاءة الجهاز الإداري وفعاليتها في تحقيق أهداف الشركة.
- يمكن من معرفة ومتابعة نشاط الشركة، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها. (عصمان، 2018، الصفحات 3-4)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة عليه

تسعى الإدارة المالية للشركات إلى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تعظيم قيمة الشركة وزيادة ثروة الملاك، ويظهر ذلك من خلال أدائها المالي، هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي يجب على الشركة معرفتها ومدى تأثيرها على أدائها المالي، وفيما يلي سنقوم بالتطرق إلى هذه العوامل وذلك على النحو التالي:

1) العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي

- العوامل الاقتصادية: تعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة على الشركات وأدائها المالي، كون الشركات تنشط في بيئة اقتصادية تؤثر وتتأثر بها، حيث تعد هذه الأخيرة مصدر لمختلف الموارد التي تحتاجها الشركة و البيئة التي تقوم من خلالها بتوزيع منتجاتها وخدماتها، مما يجعلها من بين العوامل المؤثرة على أدائها المالي، ومن بين العوامل الاقتصادية نجد معدلات التضخم ومعدلات الفائدة تحرير الاقتصاد، وتعد هذه العوامل من المخاطر العامة التي لا يمكن لإدارة الشركة تحديدها أو التحكم بها، وبذلك فهي تؤثر على العوائد المتوقعة لها، وتختلف درجة التأثير حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

كما تؤثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للشركات، من خلال التأثير على البيئة التنافسية والمركز التنافسي للشركة، والقدرة على التي تفرض على عليها إتباع استراتيجيات تتماشى مع طبيعة البيئة الاقتصادية، عن طريق تحديد طريقة التسعير إيجاد الحلول الملائمة التي من شأنها تحقيق عوائد للشركة، وتعد العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيرا على الأداء المالي للشركات، نظرا لطبيعة نشاطها وارتباط مدخلاتها ومخرجاتها بالبيئة الاقتصادية التي تنشط بها.

● العوامل السياسية والقانونية: تتمثل هذه العوامل في جميع الأنظمة والقوانين التي تقوم عليها سياسة الدولة، وتشمل طبيعة النظام السياسي للدولة، واستراتيجياتها الاقتصادية، وكذا علاقاتها مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي تعد متغيرات البيئة القانونية التي تؤثر على الأداء المالي.

تعد الضرائب ومعدلات الفائدة من بين العوامل السياسية والقانونية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات، عن طريق التأثير على التدفقات النقدية والعوائد التي تحققها الشركة، فالأولى تظهر من خلال الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على ، كما الشركات والمؤسسات (الضريبة على الأرباح، الرسم على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية ، الرسم على النشاط المهني) أن تأثيرها يختلف من شركة لأخرى، وذلك حسب القطاع الذي تنشط به الشركة ، حيث نجد أن المشرع الجزائري حدد في المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، معدل الضريبة المفروض على مختلف القطاعات ، حيث قدر بـ 19% على أنشطة انتاج السلع، أما بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية ، وكذا الأنشطة السياحية فقد قدر بـ 23% وبمخصوص ، كما يظهر أيضا تأثير الضريبة على الأداء المالي للشركة من خلال التخفيضات والإعفاءات القطاعات الأخرى فقد قدر بـ 26% الضريبة التي حددها المشرع الجزائري في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

اما بالنسبة للثانية والمتمثلة في معدلات الفائدة، فتكون من خلال التأثير على الهيكل التمويلي للشركات ، وذلك حسب سياسة الدولة في التحكم أو توجيه الاقتصاد، فمثلا نجد أن الدولة في حال عزمها على تشجيع الاستثمار ، فإنها تقوم بتخفيض معدلات الفائدة المركزية ، والتي بدورها تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة لدى المؤسسات المصرفية ، مما يشجع المستثمرين على اللجوء إلى الاقتراض لتمويل احتياجاتها المالية ، مما يؤثر على الشركات وأدائها المالي، والعكس في حال ارتفاع معدلات الفائدة ، فان الشركات ستقوم

بالبحث عن مصادر أخرى للتمويل ، والتي تكون اقل تكلفة ، وفي حال عجزها على ذلك فإنها ستقوم بالاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يزيد من الأعباء المالية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات.

● العوامل الثقافية والاجتماعية: تعد من بين العوامل الخارجية المؤثرة على الشركات وأدائها المالي، ويظهر ذلك من خلال القيم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الذي تنشط به الشركات، وتعد من بين أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تأسيس أو إنشاء الشركة، كونها عوامل ترتبط وتؤثر بشكل كبير على سلوك العملاء والزبائن، مما يتطلب معرفة متطلبات واحتياجات هؤلاء الحالية والمستقبلية، من خلال قياس مدى رضا العملاء و ردود أفعالهم تجاه المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة ، و ضرورة التفاعل مع هذه المتطلبات بالطريقة اللازمة قصد الحفاظ على المكانة في السوق.

أظهرت بعض الدراسات أن قياس رضا عملاء الشركة، يتم من خلال احتساب معدل النمو في المبيعات وذلك بقسمة المبيعات للسنة المنتهية مطرحة من المبيعات للسنة الحالية على المبيعات للسنة المنتهية، إلا انه لا يمكن اخذ العلاقة التي يتم بها حساب رضا العملاء بالطريقة السابقة كمبدأ مطلق، باعتبار أن معدل النمو في المبيعات لا يتأثر فقط بمدى رضا العملاء. (عصمان، 2018، الصفحات 14-15)

(2) **العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي:** تتمثل العوامل الداخلية جميع المتغيرات والعناصر الداخلية التي يمكن

للشركة التحكم بها، وتؤثر على أدائها المالي، وتمثل عناصر البيئة الداخلية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

● **العوامل الإدارية والفنية:** تتمثل هذه العوامل في التخطيط وهيكل التنظيمي للشركة والمناخ التنظيمي لها، وتعد من العوامل الداخلية التي تؤثر على الشركة وأدائها المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

التخطيط: يعد وضع منهجية قيادية تمكن للشركة من بلوغ الأهداف المسطرة والمرجوة، وذلك عن طريق التخطيط الجيد على جميع المستويات، وإعداد استراتيجية واضحة لجميع الجوانب المادية والبشرية، فالأولى تكون عن طريق التخطيط الجيد من اجل الحصول على الموارد المالية اللازمة بأقل تكلفة، مع الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، قصد تحقيق أعلى عوائد بأقل مخاطرة والذي يتطلب الخبرة الكافية والقدرة على التحليل والتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل، وتؤثر الخطط والاستراتيجية المتبعة على العوائد المستقبلية للشركات.

أما الثانية المتمثلة في إعداد استراتيجية واضحة لجميع الجوانب المادية والبشرية فتكون عن طريق التسيير الجيد للعنصر البشري وتقييم الكفاءة بإتباع سياسات المكافأة والتحفيز، الابتكار والإبداع، الولاء

المؤسساتي، تحديد المهام، وضع برامج التكوين والتأهيل، وتؤثر الخطط التي تعدها الإدارة على العوائد المستقبلية التي يمكن أن تحققها الشركة، مما يستوجب وضع خطط تترجم الأهداف المسطرة.

كما يجب أن تتبع عملية التخطيط بنظام الرقابة الداخلية الذي يعرف على انه مجموعة الإجراءات والوسائل المستعملة، ويظهر إثر داخل الهيئات الإدارية، من اجل تحديد المهام وفصل المسؤوليات للتأكد من مدى احترام السياسة الإدارية المرسومة الرقابة الداخلية على الأداء المالي في الدور الذي يلعبه في اكتشاف النقائص والأخطاء والمخالفات، فهو يوفر نظام معلومات جيد وملائم لمستخدمي الإدارة من اجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة، وتتم عملية الرقابة الداخلية من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

- ✓ إعداد منهج: أي تحديد المعايير التي يجب الاعتماد عليها والتي تكون حسب النشاط.
- ✓ الرقابة: وذلك عن طريق المقارنة بين المعايير المعتمدة في مرحلة التخطيط ونتائج التنفيذ.
- ✓ الحكم: أي تقييم الأداء من خلال تحديد الانحرافات والأسباب الداخلية والخارجية.
- ✓ العلاج: من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص الانحرافات التي تم اكتشافها خلال العملية السابقة.

الهيكل التنظيمي: تعرف على انه الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركة وأعمالها ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال مساعدتها في تنفيذ الخطط التي قامت بإعدادها بشكل جيد، عن طريق تحديد الأعمال التي ينبغي القيام بها لبلوغ الأهداف المسطرة.

المناخ التنظيمي: يتمثل في وضوح التنظيم والأسلوب المستخدم، في توجيه الأداء، وتنمية العنصر البشري من خلال العمل على إدراك هذا الأخير للمهام الموكلة له، بالإضافة إلى معرفة أهداف الشركة، وهذا ما يتطلب كفاءة إدارية فعالة في تسيير الموارد البشرية المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت المناسب في اتخاذ القرارات وتنفيذها، ويساعد المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء وكفاءته من خلال إعطاء معلومات لتخذي القرار لرسم صورة لأداء الشركة.

- حجم الشركة: يقصد بالحجم إجمالي موجودات الشركة، حيث نجد أن الشركات تصنف إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، ويوجد عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها إجمالي القيمة الدفترية، إجمالي الأصول، إجمالي

الودائع (بالنسبة للمؤسسات المصرفية)، إجمالي المبيعات، وذلك حسب طبيعة الشركة والقطاع الذي تنشط به.

يعتبر حجم الشركة من بين العوامل المؤثرة على الشركة، إذ يمكن أن يشكل عائق لأدائها المالي باعتبار أن زيادة الحجم سوف يؤدي إلى تعقيد عمل الإدارة، و بالتالي عدم قدرتها على التحكم في تسيير موجوداتها مما قد ينعكس سلبا على أدائها المالي كما يمكن أيضا إن يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل ايجابي على الشركة وأدائها المالي من خلال الاستفادة من ما يسمى باقتصاديات الحجم بالإضافة إلى زيادة عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، لدراسة أسباب زيادة حجمها ونموها، وهو الأمر الذي يدفع بمختلف المتعاملين الخارجيين إلى التوجه نحو هذه الشركة، وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على أدائها المالي.

● العوامل التكنولوجية: تتمثل في الأنظمة المتاحة ومدى اعتماد الشركات عليها واستخدامها بالشكل الأمثل والمطلوب بالإضافة إلى مدى تطور هذه الأنظمة التكنولوجية مقارنة بالشركات المماثلة لها في نفس النشاط والقطاع، وتعد التكنولوجيا مطلب أساسي للشركات لما توفره من أنظمة ومعلومات تساهم في استمرار وجود الشركة وتحسين أدائها ويظهر ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في:

-تخفيض التكاليف.

-حماية المعلومات والبيانات.

-تنظيم العمليات الداخلية.

-التخطيط ووضع الاستراتيجيات.

-تعزيز القدرة التنافسية للشركة والحصة السوقية لها.

تعد العوامل التكنولوجية من بين العوامل المؤثرة على الشركة وأدائها المالي، نظرا للدور الذي تلعبه والأهمية التي تكتسبها في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وعليه تعد عملية الإدارة الجيدة للعوامل التكنولوجية من بين أهم العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ليس فقط في استخدامها للتسيير في الإدارة، بل يجب استخدامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة.

● الهيكل المالي: يقصد بالهيكل المالي تركيبة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من اجل تمويل استثمارها وتشمل الأموال الخاصة والاستدانة المالية المتمثلة في الموارد الدائمة للمؤسسة، ويعد أحد أكثر المفاهيم تعقيدا عند اتخاذ القرارات المالية والتي تؤثر على أداء الشركة.

يتفق معظم المفكرين على أن الهيكل المالي الأمثل هو الذي يسمح بتدنية تكلفة رأس المال وتعظيم قيمة المؤسسة ويظهر ذلك من خلال ما يوفره اعتماد الشركة على الاستدانة كمصدر للتمويل من خصم ضريبي، خاصة في حال الاستخدام الأمثل لهذه المصادر وتحقيق عوائد أكبر من تكلفة الاقتراض، كون انه في حال عدم القدرة على تحقيق ذلك فانه سوف يؤدي إلى زيادة تعرض الشركة لمخاطر عدم السداد والإفلاس، وبالتالي التأثير على قيمتها وأدائها بشكل عام.

من بين المتغيرات الأساسية في الهيكل المالي نجد تكلفة رأس المال ومعدل الاستدانة، حيث تعرف تكلفة رأس المال على أنها مجموع الموارد التمويلية التي تحوزها المؤسسة، بهدف تمويل استخداماتها، والتي تتمثل في الأموال الخاصة والديون وغيرها من مصادر التمويل، وتحسب العلاقة التالية:

$$T = t \frac{k}{k + d} + i \frac{D}{k + D}$$

K: قيمة الاموال الخاصة بالتكلفة t

D : قيمة الديون بالتكلفة i

T : تكلفة الأموال الخاصة ، وهو المعدل الذي يوصى به المساهمون في رأس مال المؤسسة.

أما الاستدانة أو ما يعرف بالرفع المالي فهو عبارة عن استخدام الشركة لتكاليف تمويلية ثابتة من اجل تعظيم صافي الربح وبالتالي فهي تؤثر على المردودية المالية للشركة بالشكل الايجابي في حال كونها أكبر من تكلفة الديون، تؤثر عليها بالشكل السلبي في الحالة العكسية أي عندما تكون المردودية الاقتصادية اقل من تكلفة الديون. (عصمان، 2018، الصفحات 16-19)

يتم حساب الرفع المالي بالعلاقة التالية:

$$\text{المالي الرفع} = \frac{D}{K} = \frac{\text{الالتزامات اجمالي}}{\text{الاصول اجمالي}}$$

حيث يظهر أثر الرفع المالي على المردودية الاقتصادية من خلال العلاقة التالية:

$$t = \frac{R}{K}$$

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي:

يوجد هناك مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، التي يمكن استخدامها لقياس الأداء المالي، حيث تم تقسيمها حسب العلاقة الموجودة بين حسابات وبنود القوائم المالية الى خمس مجموعات كالتالي:

1. نسب السيولة: (Ration Liquidity) تستخدم كمؤشرات لمعرفة القدرة على الوفاء

بالالتزامات قصيرة الأجل

2. نسب الربحية (Ration Profitability): تستخدم كمؤشرات لمعرفة القدرة على

توليد أرباح من خلال معرفة نسبة الهامش على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

3. نسب الرفع المالي (Ration Levarge) : تستخدم لتقييم الهيكل المالي للشركة

وسياسة التمويل، وكذا معرفة المخاطر المرتبطة بالشركة.

4. نسب النشاط (Ration Avtivity) : تستخدم لتقييم كفاءة الشركة في استخدام

مواردها المالية وأصولها المختلفة.

5. نسب السوق (Ration Market) : تحتم بشكل كبير المتعاملين في سوق الأوراق

المالية، من خلال معرفة القيمة السوقية إلى العائد وكذا القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة.

سنقوم فيما يلي بالتطرق إلى مختلف المؤشرات والنسب التي تتضمنها كل مجموعة من المجموعات المذكورة أعلاه

1. **نسبة السيولة:** تعرف نسب السيولة باسم نسب التحليل المالي قصير الأجل، وتعتبر إحدى أهم أدوات القياس وتحديد الأداء المالي، من خلال معرفة المخاطر المتعلقة بالقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، ومن بين النسب التي تدرج ضمنها ما يلي:

1.1. **نسبة التداول:** تبين مدى قابلية أصول الشركة المتداولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، باعتبار أن أصول الشركة تعد ضماناً للالتزامات في جميع الأحوال، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح، حتى يمكن القول إن الشركة قادرة على الوفاء بال قصيرة الأجل، وتعتبر نسبة التداول 2.1، نسبة عادلة لمعظم القطاعات، باعتبار أن ارتفاع هذه النسبة وابتعادها بشكل كبير عن الواحد الصحيح، سوف يؤدي إلى انخفاض العوائد الممكن تحقيقها، نتيجة عدم توظيف الشركة لجزء كبير من أموالها، والعكس عندما تكون النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

1.2. **نسبة السيولة السريعة:** تعتبر نسبة مماثلة لنسبة التداول، وتقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزون، كون هذا الأخير لا يمكن تحويله بشكل سريع إلى سيولة، ولهذا فإن هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار الأصول الشديدة السيولة المتمثلة في النقدية، الأوراق المالية المتداولة، المدينين، حيث يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يجب أن تكون نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد الصحيح، حتى تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في أي وقت، وتعتبر النسبة 1.1، نسبة مقبولة للسيولة السريعة بالنسبة للشركات.

من بين الانتقادات الموجهة لنسبة السيولة السريعة، هو افتراض أن كل عناصر الأصول المتداولة هي أصول يسهل تحويلها إلى نقدية (سيولة)، وهو افتراض لا يمكن أن يكون سليماً دائماً، وذلك بسبب طبيعة ومكونات الأصول المتداولة.

1.3. نسب النقدية: تعبر هذه النسبة عن قابلية الأصول النقدية على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل، ويتم حسابها بالعلاقة:

$$\text{نسب النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1.4. نسبة راس المال العامل: تستخدم لمعرفة مدى قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية، والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتعتبر مؤشر على فعالية الشركة في إدارة عملياتها اليومية ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{راس المال العامل} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}$$

تعد النسبة 120، نسبة عادلة لمعظم القطاعات عند مقارنة نسبة رأس المال العامل من فترة لأخرى.

1.5. نسبة تغطية توزيعات الأرباح: تعبر عن مدى قدرة الأنشطة التشغيلية للشركة على تسديد توزيعات الأرباح النقدية ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية توزيعات الأرباح} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1.6. نسبة المصروفات الرأسمالية: تعتبر مؤشر على قدرة تمويل الأصول الرأسمالية اللازمة من واقع السيولة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وتعطى بالعلاقة:

نسبة المصروفات الرأسمالية = التدفق النقدي من الأنشطة
التشغيلية/المصروفات الرأسمالية

يمكن اعتبار أن هذه النسبة جيدة عندما تكون أكبر من الواحد الصحيح، باحتساب وإضافة توزيعات الأرباح إلى المصروفات المالية.

2. نسبة الربحية: تستخدم لمعرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح خلال فترة معينة، وتعد أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام مواردها الموجودة، ومن بين هذه النسب ما يلي:

2.1 هامش صافي الربح: يعبر عن صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب، ويحسب بالعلاقة:

$$\text{هامش صافي الربح} = (\text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

لا يمكن اعتبار هذه النسبة جيدة إلا عند مقارنتها مع النسب المماثلة لها خلال السنوات السابقة، وكذا مقارنتها مع النسب المعيارية ونسب السوق

2.2 العائد على الأصول (ROA): يعتبر مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموعة أصولها، ويعد من مؤشرات الأداء، لمعرفة مدى استغلال الشركة لأصولها في توليد الأرباح، حيث يقيس معدل العائد على الأصول قدرة الشركة على التشغيلي، من خلال كفاءة استخدام الأصول المستثمرة والقدرة على تحقيق عائد مناسب يغطي التكاليف استثمار الأصول التي تملكها المرتبطة بهذه الأصول، ويتم حساب معدل العائد على الأصول كما يلي:

$$\text{المعدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{اجمالي الاصول}$$

2.3 العائد على حقوق الملكية (ROE): يعتبر كمؤشر لقياس العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، ويكشف عن أداء الإدارة وكفاءتها من خلال معدل العائد المحقق، ولا يمكن القول إن ارتفاع هذا الأخير

دليل على كفاءة الإدارة، حيث يمكن أن يكون دليل على المخاطر العالية الناجمة عن الزيادة في الرافعة المالية، ويتم حساب معدله كالتالي:

$$\text{المعدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الدخل/حقوق الملكية}$$

2.4 **العائد على رأس المال المستثمر:** تعبر عن مساهمة كل دينار من الأموال المستثمرة في المبيعات، ولا يعني بالضرورة أن ارتفاع معدل العائد دليل على زيادة أرباح الشركة، لأنه قد يكون هناك جزء من رأس المال المستثمر لم يستغل بالشكل المطلوب، كما يجب أن يكون كالأصول الثابتة العاطلة عن العمل والأصول قيد الاستثمار، مما يستوجب دراسة ربحية رأس المال المستثمر معدل العائد أعلى من معدل الاقتراض، باعتبار طبيعة العلاقة العكسية بين الاقتراض والأرباح المحققة من قبل المساهمين في الشركة ويتم حساب معدل العائد على رأس المال المستثمر بالعلاقة التالية:

$$\text{المعدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الأصول - الخصوم المتداولة}}$$

2.5 **نسبة التغطية:** يقصد بها مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية الثابتة من الدخل، وعليه فإن الشركة تم بمعرفة عدد المرات التي تتمكن بها الإدارة من تغطية هذه التكاليف من أرباحها، وأهمها تلك التي تساعد الإدارة المالية على قياس الأداء المالي للشركة:

- **معدل تغطية الفوائد:** تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تخفضه الإيرادات قبل أن يفقد المشروع قدرته على مقابلة الفائدة المستحقة عليه

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

- **معدل تغطية الأعباء الثابتة:** تمثل هذه النسبة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها للغير، وتعلم الإدارة جيداً أن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قد يعرض الشركة للإفلاس.

معدل تغطية الأعباء الثابتة = الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات
الثابتة/الالتزامات الثابتة

3. نسبة النشاط: تضمن مجموعة من المعدلات الخاصة بتحليل عناصر الأصول، لمعرفة مدى كفاءة الإدارة في

تحويل هذه العناصر إلى سيولة، ومن بين هذه المعدلات نجد:

3.1 معدل دوران الأصول: يعبر عن مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد الإيرادات، كما يعبر أيضا

على استراتيجية التسعير الخاصة بالشركة، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = صافي المبيعات / متوسط مجموع الاصول

3.2 معدل دوران المدينين: يعبر عن مدى كفاءة الشركة في تحويل الحسابات المدينة إلى سيولة، ويتم حسابه

بالعلاقة:

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة/متوسط الذمم المدينة

4. نسبة الرفع المالي: تعبر عن مدى استخدام الشركة تكاليف تمويلية ثابتة من أجل تعظيم أثر التغير في صافي

الربح قبل الفوائد والضرائب على صافي الربح للسهم العادي الواحد من الأرباح المحققة، وتعتبر مؤشر لقياس

درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، كما تعطي فكرة عن حجم المخاطر التي

يمكن أن تواجه الشركة، ومن بين هذه النسب نجد:

4.1 نسبة المديونية: بين هذه النسب مقدار مساهمة الديون في رأس مال الشركة، كما تسمح بمعرفة مدى قدر

الوفاء، ويتم قياسها كالتالي بالتزاماتها المالية، فهي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للشركة

في المدى الطويل:

نسبة المديونية = اجمالي الالتزامات/اجمالي الديون

تعتبر نسبة 40%، نسبة مقبولة لدى اغلب الشركات.

نسبة المديونية الى حقوق المساهمين = اجمالي الالتزامات/حقوق المساهمين

تقيس التزامات الشركة نحو دائيها، ومدى إمكانية هؤلاء على الحصول على أموالهم في حال تعرض الشركة للمخاطر كالإفلاس مثلا، ويرى بعض المحللين إن الحد الأقصى لهذه النسبة في الميدان الصناعي هي 1.1، إلا أنه لا يمكن أخذها كمعيار بالنسبة لجميع القطاعات، خاصة بالنسبة للشركات التي تنشط في المجال المصرفي كالبنوك مثلا، حيث نجد أن معظم أموالها عبارة عن ودائع ملك للغير:

نسبة الديون قصيرة الاجل الى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة على حقوق الملكية

كما يرى أيضا بعض المحللين أن الشركة تكون في حالة الخطر إذا زادت هذه النسبة عن يقارب 67%، مما يضعف ثقة الدائنين بوضع الشركة في المدى الطويل.

نسبة حقوق المالكين الى الأصول الثابتة = حقوق المالكين/الأصول الثابتة

تعتبر هذه النسبة مؤشر لمعرفة نوع التمويل الذي ستحتاجه الشركة في المستقبل، وتعبّر عن مدى كفاية حقوق المالكين في مواجهة الاستثمار إلى الموجودات الثابتة.

4.2 نسبة التغطية: تهدف إلى معرفة قدرة الشركة على خدمة ديونها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتشمل نسب التغطية ما يلي:

نسبة خدمة الدين طويل الاجل = (الربح الصافي + الاستهلاكات + الاطفاءات) / أقساط القروض

تعبر عن مدى القدرة على تسديد أقساط القروض من الأرباح المحققة.

$$\text{نسبة تحقيق الفائدة} = \frac{\text{الدخل قبل الفوائد والضرائب/الفوائد السنوية المدفوعة}}{\text{الاسهم المدفوعة}}$$

تعبر عن مدى القدرة على دفع فوائد القروض من الدخل المحقق، حيث كلما كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح كلما كانت الشركة قادرة على سداد الفوائد.

$$\text{نسبة التغطية الشاملة} = \frac{\text{الدخل النقدي لمواجهة الالتزامات الثابتة/الالتزامات الثابتة}}{\text{الاسهم المدفوعة}}$$

5. نسب السوق: خدم بشكل كبير المتعاملين في أسواق المال، وغالبا ما تصدرها البورصات العالمية في مؤشرات دورية ومن بين هذه النسب نجد:

5.1 عائد السهم العادي: تعد من بين أهم النسب من وجهة نظر المساهمين، كونها تقيس العوائد التي يحققها حملة الأسهم ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح-توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الاسهم}}$$

5.2 توزيعات السهم العادي: تبين هذه النسبة مقدار ما يحصل عليه حامل السهم العادي من الأرباح الموزعة في نهاية السنة حيث يتم حسابها بالطريقة التالية:

$$\text{توزيعات السهم العادي} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية/عدد الأسهم العادية}}{\text{الاسهم العادية}}$$

تستخدم نسبة التوزيعات في تقييم السياسات التي تتبعها إدارة الشركة في توزيع الأرباح، وتحديد السياسات التمويلية للشركة، عن طريق المفاصلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية. (عصمان، 2018، الصفحات 13-6)

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

1. مفهوم تقييم الأداء المالي: يقصد بتقييم الاداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (ادارة المؤسسة ومدى اشباع منافع ورغبات اطرافها المختلفة)، اي ان تقييم الاداء المالي هو قياس النتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا.

يعتبر تقييم الاداء المالي جزء من العمل الاداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الادارة للتأكد من ان الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة. حيث أن الفعالية هي تحقيق اهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بغرض الوصول الى الاهداف المسطرة. (سميحة، 2013، صفحة 6)

2. اهداف تقييم الأداء المالي:

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- تنشيط الاجهزة الرقابية على اداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الاداء وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.
- الكشف عن اماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، واجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها. (سميحة، 2013، صفحة 6)

3. خطوات تقييم الأداء المالي:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل واعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الاداء مثل النسب الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد واختيار الادوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية التقييم الاداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها. (سميحة، 2013، صفحة 7)

4. عملية تقييم الأداء المالي:

تعد عملية تقييم الأداء المالي مجموعة الدراسات التي تهدف إلى التعرف على كفاءة الشركة في إدارة أنشطتها المختلفة وإبراز مدى تحقيق أهدافها، وحتى تتمكن الشركة من تقييم أدائها بشكل جيد، لا بد من إتباع مجموعة من القواعد الأساسية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء والتي يمكن توضيح فيما يلي:

✓ **التعرف على الأهداف:** تعتبر هذه العملية أولى مراحل تقييم الأداء، ما يستوجب معرفة أهداف الشركة الوصفية والمحددة العامة الجزئية، ويعبر عن الأهداف الوصفية تلك التي لا يمكن تحديدها كمياتها، ولا يمكن استخدامها كمؤشرات بصورتها الوصفية عكس الأهداف المحددة والتي يعبر عنها بشكل كمي وقيمة محددة، مما يسمح باستخدامها كمؤشرات قياس، أما بالنسبة للهدف العام فيعد الهدف الأساسي للشركة والذي تسعى إلى تحقيقه من خلال العمل على تحقيق الأهداف الجزئية.

✓ **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** تم هذه العملية عن طريق دراسة كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط المراد دراسته وتعد كمرحلة أولية للتعرف على ما يلي:

-تحديد طبيعة النشاط والأنظمة التي يخضع لها.

-تحديد بيئة وموقع النشاط في مجمل القطاع الذي تنتمي إليه.

-تحديد الظروف والعوامل الأساسية التي تحكم أداء النشاط.

تم الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية من خلال القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، وكذا قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات الخاصة بالشركات التي تنشط في نفس المجال، حتى تسمح بمقارنة أداء الشركة مع أداء الشركات المماثلة لها، كما يجب التأكد من صحة وسلامة البيانات والمعلومات التي تحصل عليها الشركة

- ✓ **تحديد الأدوات والمؤشرات:** تم إجراء عملية التقييم باستخدام مقاييس مختلفة تعرف بمؤشرات قياس الأداء، تتمثل في نسب الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي، السوق، والتي سنقوم بالتطرق إليها لاحقاً.
- ✓ **التحليل والتشخيص:** تقسم هذه العملية إلى قسمين قسم الدراسة والتحليل وقسم التلخيص.
- **الدراسة والتحليل:** يتم في هذا الجانب القيام بما يلي:
 - إعادة الترتيب والتصنيف للمعلومات التي تم جمعها قصد دراستها وتحليلها.
 - تطبيق واستخدام المؤشرات الأساسية الممكن استخدامها في عملية التقييم، والتي يجب أن تتناسب مع طبيعة نشاط الشركة.
 - إجراء المقارنات بين الانجاز الفعلي والمقدر انجازه، وكذا إجراء المقارنات الزمنية من خلال متابعة الظاهرة أو المؤشر الذي يعكس علاقة معينة خلال فترة زمنية محددة.
 - قراءة الاستبيانات التي تم تطبيقها أو انجازها في مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية.
 - تحديد الانحرافات وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف الخطط لها من قبل الشركة، من اجل حصرها وتحديد أسبابها ومعالجتها في وقته
- **التشخيص:** تعد هذه المرحلة متكاملة مع المرحلة السابقة، ويقصد ا تحري الأسباب التي أدت إلى وقوع النتائج وتعد آخر مرحلة في عملية التقييم قبل إعداد التقرير.
- ✓ **اعداد تقرير:** يتضمن خلاصة عملية التقييم، والتي من خلالها يتم عرض النتائج المتوصل إليها على جميع المستويات الداخلية والخارجية، ويتضمن التقرير ما يلي:
 - نطاق او مجال التقييم.
 - المعلومات او البيانات التي استند عليها التقرير.
 - الأدوات والمؤشرات المستخدمة.
 - الملاحظات والنتائج المتوصل اليها.
 - التوصيات.

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي المرور بمجموعة من المراحل، التي تعد ضرورية للقيام بتقييم صحيح، ويمكن

الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المستقبلية للشركة، لا يجب أن تقتصر عملية التقييم على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس بشكل مستمر طوال حياة الشركة، وبصفة دورية حتى تتمكن من متابعة وتطور وضعيتها المالي. (عصمان، 2018، الصفحات 4-5)

خلاصة الفصل الأول

في نهاية هذا الفصل نكون قد تعرفنا في المبحث الأول على البنوك والبنوك التجارية من حيث أنها عبارة عن وسيط مالي بين طرفين هما: (عارضوا الأموال) أصحاب الفائض المالي (وطالبي الأموال) أصحاب العجز المالي، بالإضافة إلى نشأتها ومفهومها وتطورها عبر العصور، ثم تناولنا أنواع البنوك ووظائفها، وفي آخر المبحث تناولنا أنواع البنوك التجارية ووظائفها وأهميتها واستنتجنا نوعين من البنوك التجارية هي مصارف الإيداع ومصارف الأعمال، وتمثلت أهمية البنوك في كونها لها تأثيرات مباشرة في حركة النشاط الاقتصادي من خلال التأثير مباشرة على مستويات البطالة والتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، أما في المطلب الثاني فتناولنا عموميات حول التمويل و تتضمن المفهوم و أهم خصائص التمويل و تصنيفاته . كما ناقشنا مصادر التمويل المتاحة والعوامل المحددة لها. كما تطرقنا لذكر الهيئات الممولة وهيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق
الوطني للتأمين على البطالة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق الى مفهوم البنوك والتمويل تقييم الأداء المالي في جانبه النظري من خلال تناول مدخل عام حول الأداء والأداء المالي وكيفية تقييمه، سوف نحاول في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لأجراء دراسة ميدانية، وتقسيم هذا الفصل الى مبحثين سيتم من خلالهما التعرض الى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجهاز الدعم المالي التابع للصندوق الوطني للتأمين على البطالة. وتقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتامين على البطالة

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988، عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك 1988/01/12 ووضع طرق العمل وإجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19 لدى مكتب التوثيق للسيد "مندان" موثق بالجزائر العاصمة.

وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني. ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلة البشرية.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنك (BANC Almanach) طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية ويمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها ما يلي:

*من 1982 الى 1990: خلال السنوات الثمانية الأولى، كان الهدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبتحريك الزمن اكتسب البنك سمعة في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

*من 1991 الى 1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك ووسع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991، وتطبيق نظام "SWIFT" لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

* في سنة 1992: تم وضع برمجيات (Progiciel Sybu) مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات الصندوق للودائع، الفحص بعد لحسابات الزبائن، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

* وفي سنة 1993: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

* في سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب والتسديد BADR.

* في سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلك (Télétraitement) وفحص إنجاز العمليات البنكية.

* في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

أما المرحلة الثانية فتميزت بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، مع وضع برنامج خماسي يركز خاصة على عصرنه البنك وتحسين الخدمات وكذلك أحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ونتج عن هذا البرنامج الانجازات التالية:

✓ القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط ضعف البنك وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية وكان هذا في سنة 2000.

✓ تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعداد تنظيم البرنامج (Sybu) كزبون مقدم الخدمة (Client Serveur) وهذا في سنة 2002.

أما من جانب التطهير الحسابي والمالي:

✓ إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض "لمدة تتراوح ما بين 10 و 90 يوما" سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.

✓ تحقيق مشروع البنك الجالس "Banque Assisse" خدمات مشخصة.

✓ إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

✓ إنشاء تطبيق إلى يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

من خلال ما سبق ذكره فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويقوم باستعمال:

- ✓ نظام SWIFT منذ سنة 1991.
- ✓ الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ الشبكة الأكثر كثافة على التراب الوطني.
- ✓ بنك شامل يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية. (البنك،، 2022)

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعد في تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فانه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- إمكانية المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد، والنشاطات الحرفية.
- قيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيين، أطباء الأسنان، البيطريون، الحرفيون (الصناعة التقليدية)، تجار الخواص.
- التطور الاقتصادي للوسيط الفني.
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.
- القيام بالعمليات التالية:

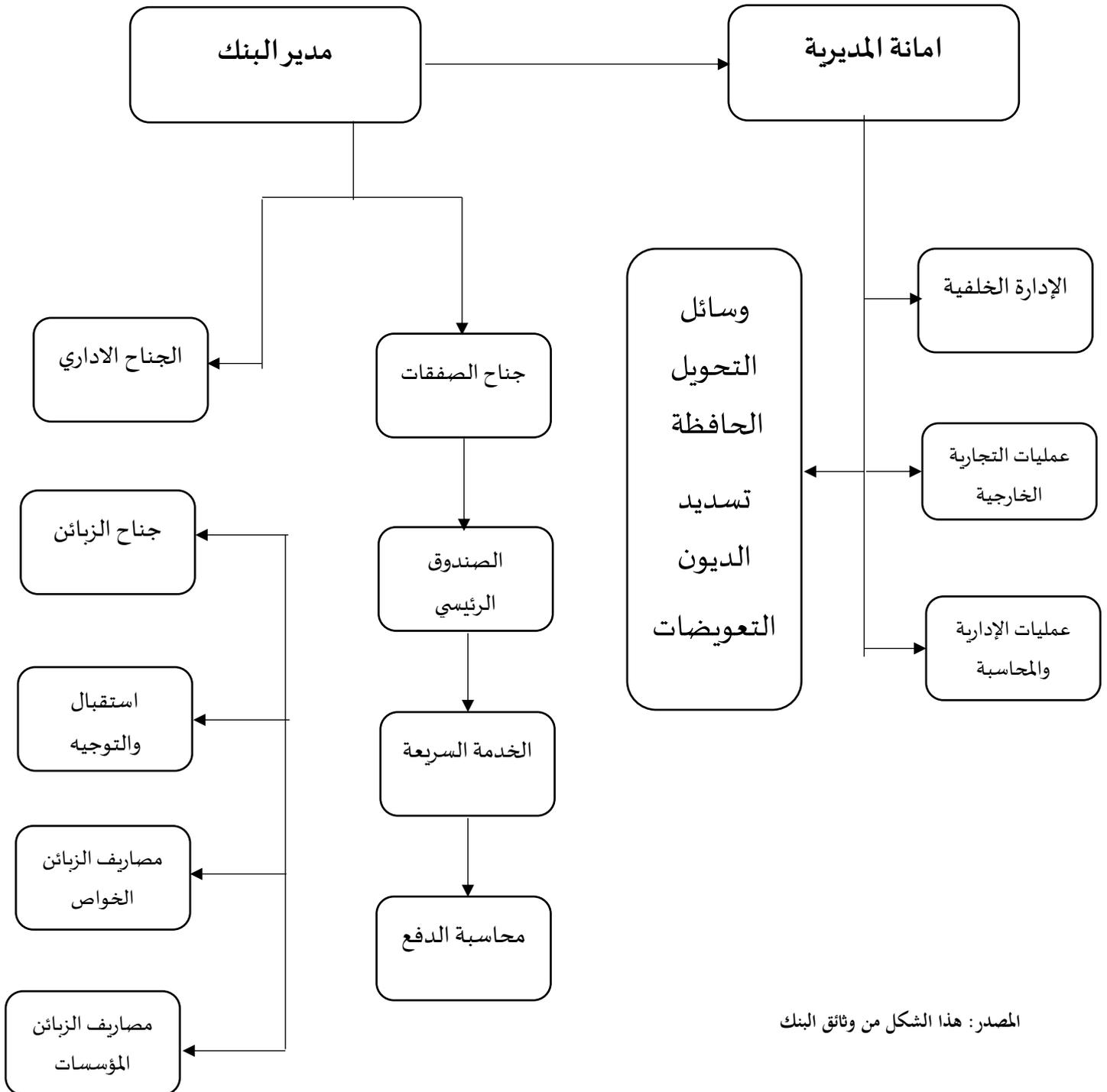
- ✓ منح القروض طويلة ومتوسطة الاجل.
- ✓ معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة).
- ✓ تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية. (البنك،، 2022)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يمكن أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب ما هو موضح في الشكل

التالي:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بعين تموشنت (البنك)، (2022)



المصدر: هذا الشكل من وثائق البنك

المطلب الثالث: جهاز الدعم للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة «CNAC»

وهي مؤسسة عامة تحت إشراف وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وهي مسؤولة عن إدارة نظام دعم إنشاء وتوسيع أنشطة المبادرون العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثين (30) وخمسين (50)

1. شروط الأهلية:

- تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.
- يكون من الجنسية الجزائرية.
- التسجيل في خدمات وكالة التوظيف الوطنية (ANEM)
- لا يشغل وظيفة مدفوعة الأجر وقت تقديم طلب المعونة.
- لم يستفد في السابق من دعم الدولة لإنشاء الأعمال.
- الحصول على مؤهل مهني فيما يتعلق بالنشاط المخطط له.
- القدرة على تعبئة مساهمة شخصية للمساعدة في تمويل المشروع.

مقدار الاستثمار: تمويل ثلاثي

قرض غير مدفوع من الجهاز

مساهمة شخصية

قرض بنكي مدعوم بمعدل

%فائدة 100

يمكن للمبادرين العاطلين عن العمل إنشاء مؤسسة صغيرة ممولة تمويلًا كاملاً من أموالهم الخاصة، حيث يتمتعون بجميع المزايا الضريبية المنصوص عليها في البرنامج.

2. المزايا الممنوحة في إطار خطة "التمويل الثلاثي" 30-50 سنة:

- قرض غير مدفوع من الجهاز
- 100 % من الائتمان المصرفي المعزز.

- فترة سداد كلي للاعتمادات تصل إلى 13 سنة (08 سنة للبنك بما في ذلك 30 سنوات مؤجلة، و05 سنوات للجنة الاستشارية).

3. المنافع الضريبية في مرحلة تنفيذ المشروع الاستثماري:

- الإعفاء من رسوم النقل لعمليات الاستحواذ العقارية في إطار إنشاء النشاط.
- الإعفاء من رسوم التسجيل للوثائق المكونة للمؤسسات الصغيرة (حالة الشخص الاعتباري).
- تطبيق المعدل المخفض بنسبة 50% من حيث الرسوم الجمركية للمعدات والمشاركة بشكل مباشر في تحقيق الاستثمار.

4. المزايا الضريبية في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من ضريبة الاملاك على الإنشاءات وإضافات الإنشاءات؛ لمدة ثلاث (03) سنوات أو ستة (06) سنوات للمرتفعات ومناطق محددة وعشرة (10) سنوات للجنوب،
- الاعفاء الكلي لمدة ثلاث سنوات (03)، ستة (06) سنوات، او عشرة (10) سنوات حسب موقع المشروع، من تاريخ بدء تشغيله، الضريبة الثابتة الوحيدة (IFU) أو الضرائب وفقا لنظام الربح الحقيقي وفقا للوائح المعمول بها.
- تمديد عامين (02) من فترة الإعفاء عندما يتعهد المبادر بتوظيف (03) موظفين غير محددين على الأقل.
- خصم عام لضريبة الدخل (IRG) أو ضريبة دخل الشركات (IBS) ، حسب الحالة، بالإضافة إلى الضريبة على النشاط المهني (TAP) في نهاية الفترة الضريبية. (الوكالة ، الصفحات 11-12)

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ممولة من طرف جهاز الدعم للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

CNAC

يعتبر تقييم الأداء المالي في مؤسسة ما مزودا للإدارة بمعلومات والمفاهيم التي تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة ومدى قدرة المؤسسة على الاستثمار الأمثل لمواردها.

المطلب الأول: المعلومات المالية والمحاسبية لمؤسسة السلام

سنتطرق في هذا المطلب إلى تلخيص المعطيات المجمعة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

• عرض الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول والخصوم لفترة 2016-2018

• عرض جدول حساب النتائج لفترة الدراسة 2016-2018

أولا-الجدول يمثل الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لفترة 2016-2018.

✓ جانب الأصول لفترة 2016-2018

الوحدة دينار جزائري

الجدول رقم (02): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

البيان	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	43329518.38	46275824.97	45310153.13
مجموع الأصول الثابتة	43329518.38	46275824.97	45310153.13
الأصول المتداولة	-	-	-
قيم الاستغلال	200991447.82	201131484.66	182835580.98
قيم قابلة للتحقيق	170346897.18	209042611.08	212598129.33
قيم جاهزة	69617860.46	59755783.61	69707190.53
مجموع الأصول المتداولة	440956205.46	469929879.61	465140900.84

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

510451053.97	516205704.29	484285723.84	مجموع الأصول
--------------	--------------	--------------	--------------

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك

✓ جانب الخصوم لفترة 2016-2018

الجدول (03): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم.

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	-	-	-
الأموال الخاصة	11021041.52	3100233.24	52273392.13
ديون طويلة الاجل	448174843.66	461088698.38	421567785.05
مجموعة الأموال الدائمة	459135885.18	492188921.66	473841177.18
ديون قصيرة الاجل	25089838.66	24016782.67	36609876.79
مجموع ديوم قصيرة الاجل	25089838.66	24016782.67	36609876.79
مجموع الخصوم	484285723.84	516205704.29	510451053.97

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك

ثانيا- عرض جدول حساب النتائج للفترة 2016-2018

الجدول (04): يمثل جدول حساب النتائج للفترة 2016-2018

رقم الحساب	البيان	2016	2017	2018
70	قسط التأمينات على العمليات المباشرة	122993643.75	126051491.44	135925127.87
72	التعويضات المؤجلة	-2296080.65	6733267.20	-695150.44
01	رقم الاعمال الصافي	120697563.10	132784758.64	135229977.83
60	أداء عن العمليات المباشرة	30926965.95	35116859.05	25345353.34

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

253345353.34	35116859.05	30926965.95	استهلاك السنة المالية	02
109884624.95	97858808.68	89957142.60	القيمة المضافة	03
56021465.95	54603479.43	42620070.38	أعباء المستخدمين	63
4009363.68	4018830.00	3739729.32	الضرائب والرسوم	64
49853794.86	39236499.25	43597342.9	الفائض الإجمالي للاستغلال	04
614558.33	613951.70	869899.86	إيرادات العمليات الأخرى	75
17525290.35	8281614.52	12466168.91	أعباء عملياتية أخرى	65
15354248.87	15470031.20	13573342.03	خسائر القيمة	68
1120277.58	7096915.02	1092880.11	استرجاع خسائر القيمة	78
18709091.51	23195720.25	19520611.93	النتيجة العملياتية	05
348649.68	366548.27	343329.32	الإيرادات المالية	76
136278.52	136768.58	157988.40	المصاريف المالية	66
18921462.71	23425499.74	185340.92	النتيجة المالية	06
18921462.71	23425499.74	19705952.92	النتيجة قبل فرض الضريبة	07
00	00	00	الضريبة الواجب دفعها	
557694.03	88269.24	791521.33	الضرائب المؤجلة	
19479156.74	23513768.98	20497474.85	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	08
1124012.15	253265.76	1331961.85	إيرادات	77
00	00	00	أعباء	67
1124012.15	253256.76	1331961.85	نتيجة غير مادية	09
20603168.89	23767025.74	21829436.03	صافي الربح المالية	

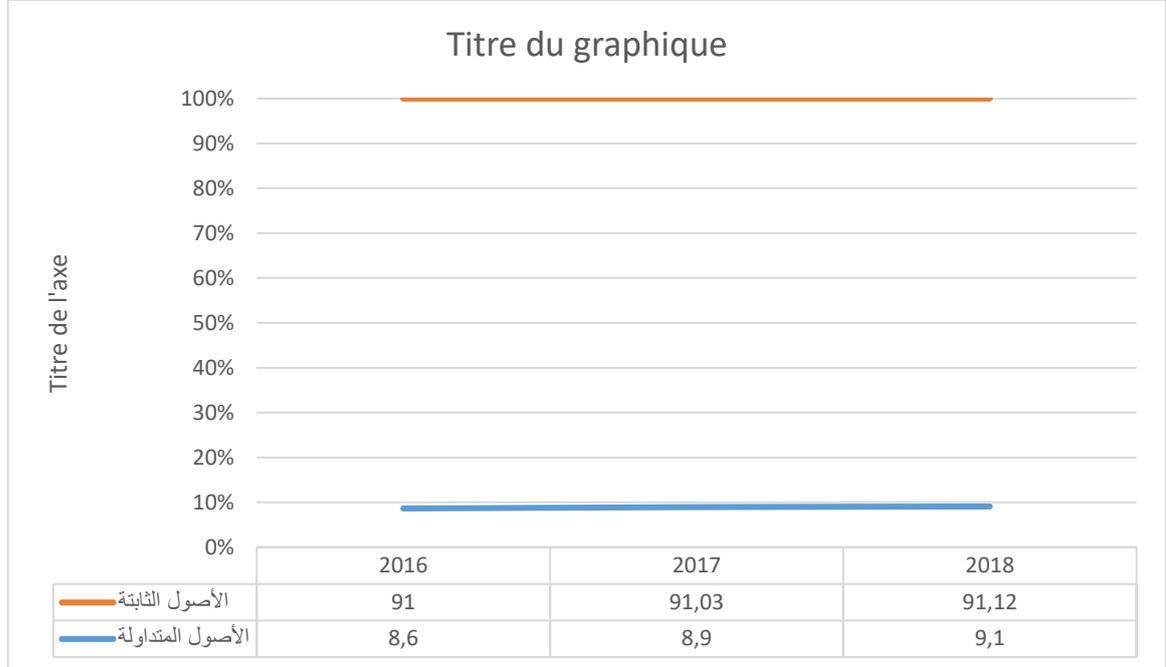
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة السلام

أولاً: تحليل التطور النسبي لأصول وخصوم الميزانية المالية لفترة 2016-2018.

1) تحليل أصول الميزانية المالية.

شكل بياني رقم (08) يبين التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة في فترة 2018

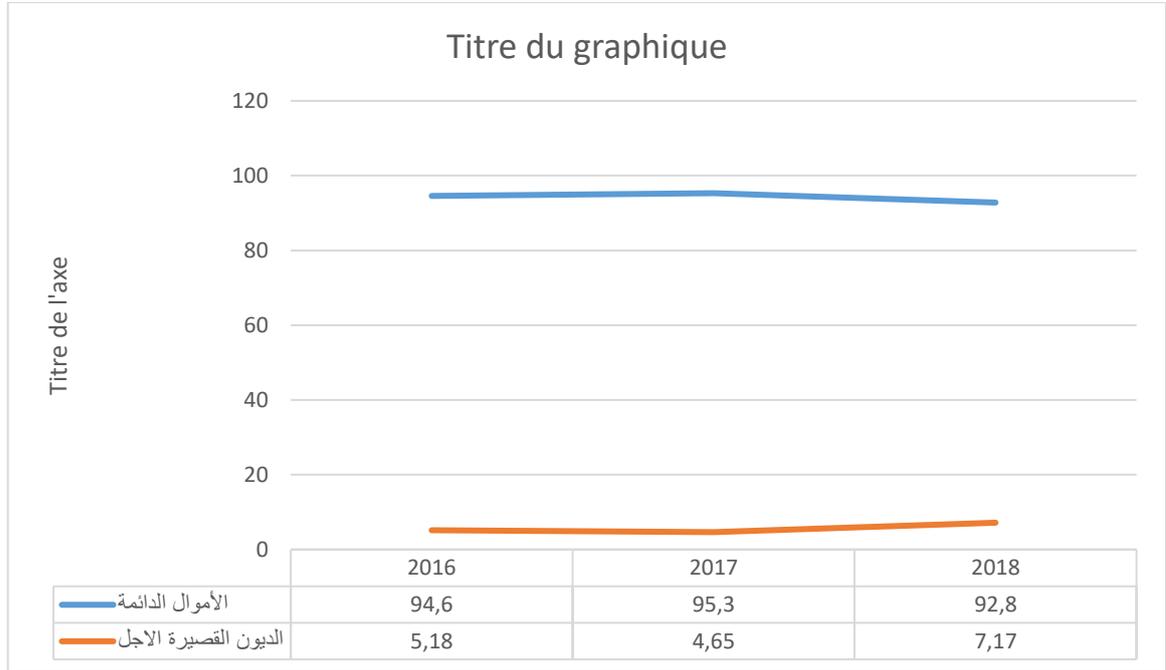


المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك

يبين الشكل رقم(08) أن الأصول الثابتة كانت متوازنة تقريبا متساوية خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2016 كانت تقدر نسبتها بـ 8.6% وفي سنة 2017 ارتفعت إلى 8.9% أما في سنة 2018 قدرت نسبة الأصول الثابتة بـ 9.1% أما الأصول المتداولة كانت سنة 2016 تقدر بـ 91% وارتفعت ارتفاعا طفيفا في سنة 2017 قدر ذلك الارتفاع بـ 0.03% أي 91.03% ثم ارتفعت إلى 91.12% في سنة 2018.

ثانيا: تحليل خصوم الميزانية المالية

الشكل رقم (09): يمثل تطور الخصوم الميزانية المالية في الفترة 2016-2018.



المصدر: نفس المرجع السابق

الأموال الدائمة في تذبذب حيث كانت نسبتها في سنة 2016 تقدر ب 94.6% اما سنة 2017 ارتفعت إلى 95.3% ثم انخفضت إلى 92.8% في سنة 2018 وكذلك الديون قصيرة الأجل كانت في تناقص ما بين سنة 2016 و 2017 قدرت نسبتها على التوالي ب 5.18% و 4.65% ثم ارتفعت سنة 2018 إلى 7.17%

التفسير: يمكن تفسير ارتفاع الأموال الدائمة بارتفاع ديون التي على الشركة والتي تمثل ديون طويلة الأجل أما الانخفاض في ديون قصيرة الأجل فنفسه بانخفاض نسبة حصول الشركة على الديون قصيرة الأجل والتي لا تتعدى مدتها سنة.

الاستنتاج: من خلال تفسيرنا للأصول والخصوم في الميزانية المالية للشركة نستنتج ان:

- الشركة كانت في حالة جيدة حيث انها لم تحقق خزينة سلبية.
- حققت أصول وخصوم في تزايد خلال فترة 2016-2017.
- أما في سنة 2017-2018 فقد حققت انخفاضا في الأصول والخصوم.
- البنك احتفظ بسيولة قوية في الاجل القصير من سنة 2016-2017.

- كانت الأصول الثابتة تقدر من 8.6% إلى 8.9% في عام 2018
- ارتفاع نسبة ديون قصيرة الأجل في سنة 2017 من 4.65 إلى 7.17% سنة 2018 يعبر عن زيادة نسبة السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث: الأداء المالي لمؤسسة السلام

أولاً: تحليل النسب المالية .

(1) نسب السيولة:

أن نسب السيولة تقيس قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل في الآجال الاستحقاق المحددة تندرج تحت هذه المجموعة من النسب المالية مجموعة مالية فرعية من النسب:

✓ نسبة السيولة العامة.

✓ نسبة السيولة المختصرة.

✓ نسبة السيولة الفورية.

نسب السيولة السريعة:

نسب السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة.

$$36609876.79 / 440956205.46 =$$

$$12.04\% =$$

الجدول رقم (05): يمثل حساب نسب السيولة خلال هذه الفترة 2016-2018.

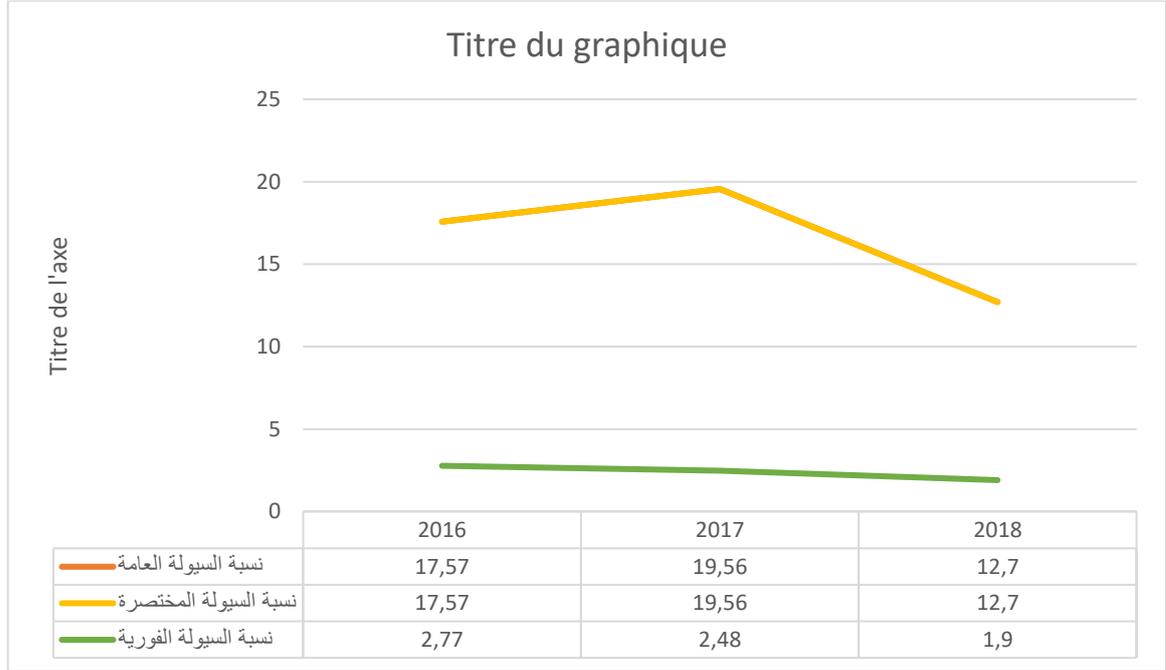
البيان	العلاقة	2016	2017	2018
نسب السيولة العامة	أصول متداولة/ديون قصيرة الاجل	17.57	19.56	12.70
نسب السيولة المختصرة	أصول متداولة/ديون قصيرة الاجل	17.57	19.56	12.71

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

نسب السيولة الفورية	قيم جاهزة/ديون قصيرة الاجل	2.77	2.48	1.9
---------------------	----------------------------	------	------	-----

المصدر: نفس المرجع السابق

شكل بياني رقم (10): يمثل تطور نسب السيولة للفترة 2016-2018.



المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن نسب السيولة العامة المختصرة في تزايد من سنة 2016 ال سنة 2017 ثم انخفضت تلك النسب في سنة 2018.

أما نسب السيولة الفورية فتميزت بالانخفاض المستمر خلال فترة الدراسة حيث كانت تقدر ب 77.2 في سنة 2016 انخفضت إلى 9.1 في سنة 2018.

-نسبة السيولة العامة: كانت هذه النسبة تقترب من 1 هذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية إجمالي الديون قصيرة الأجل وان الشركة لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

-نسبة السيولة المختصرة: لم تشهد هذه النسبة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث انها اقل من النسبة 0.3 مقابل كل دينار واحد من الخصوم الجارية هناك 17.37 دج من الأصول سريعة التحول إلى نقديات وهذا في سنة

2016 أما في سنة 2017 كل دينار واحد هناك 19.56 دج وفي سنة 2018 هناك 12.70 دج وهذا يدل على انه ليس مؤشر جيد.

-نسب السيولة الفورية: هذه السنة أيضا تمر بمرحلة حرجة فهي فاقت ال (1) هذا يؤثر سلبا على ربحية الشركة وهذا يدل على الفائض في النقديات غير متنقل وعدم تجديد الاستثمارات.

الاستنتاج:

نسب السيولة لم تكن كلها جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أن نسبة السيولة العامة جعلت الشركة تفي بالتزاماتها اتجاه ديون قصيرة الأجل أما نسبة السيولة الفورية والمختصرة أثرت على ربحية الشركة بالسلب.

(2) نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى، كفاءة ادارة الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة بفعالية وكفاءة في توليد العوائد من خلال استثمار اصولها، وفيما ليل كشف لنسب النشاط لفترة 2016-2018

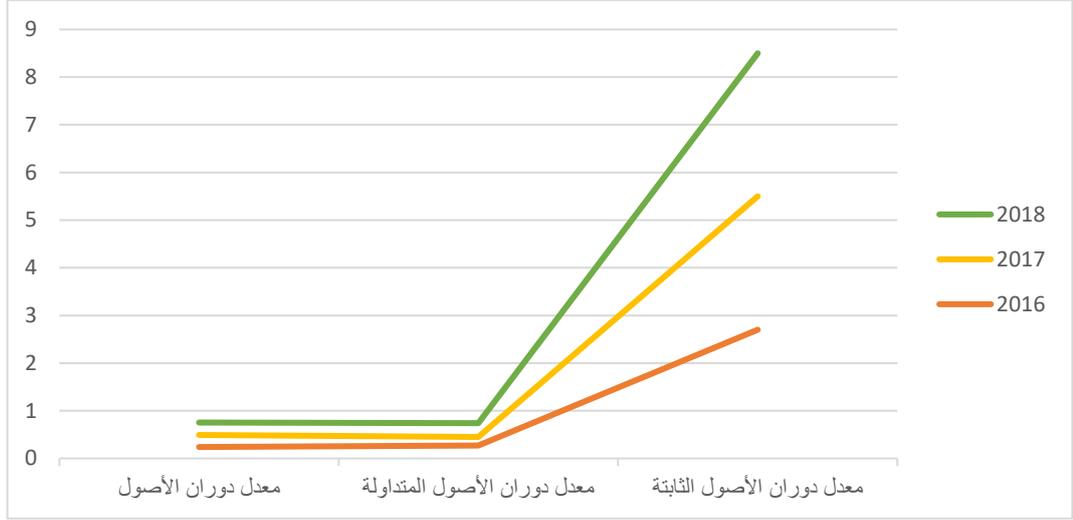
الجدول رقم (06): يمثل كشف لنسب النشاط لفترة 2016-2018

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
معدل دوران الأصول	رقم الاعمال/مجموع الأصول	0.24	0.25	0.26
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات/أصول متداولة	0.27	0.18	0.29
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الاعمال/أصول ثابتة	2.7	2.8	2.9

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة.

الشكل البياني رقم (11): يمثل تطور نسب النشاط لفترة 2016-2018

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة



المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

- من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن معدل دوران الأصول في ارتفاع مستمر وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في استثمار أموالها في الأصول وهذا نظرا لقدرة المؤسسة على توليد المبيعات.
- نلاحظ من خلال الشكل أيضا أن معدل دوران الأصول المتداولة في ارتفاع مستمر مما يدل على قدرة المؤسسة على استخدام الأصول الثابتة في زيادة المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح.
- أما فيما يخص معدل دوران الأصول الثابتة فهو في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وهذا ما يساعد المؤسسة في إدارة الأصول الثابتة.

(3) نسب التمويل:

أن نسب التمويل تقيس درجة اعتماد الشركة أموال الغير في تمويل نشاطها.

الجدول رقم (07): يمثل حساب نسب التمويل لفترة الدراسة 2016-2018

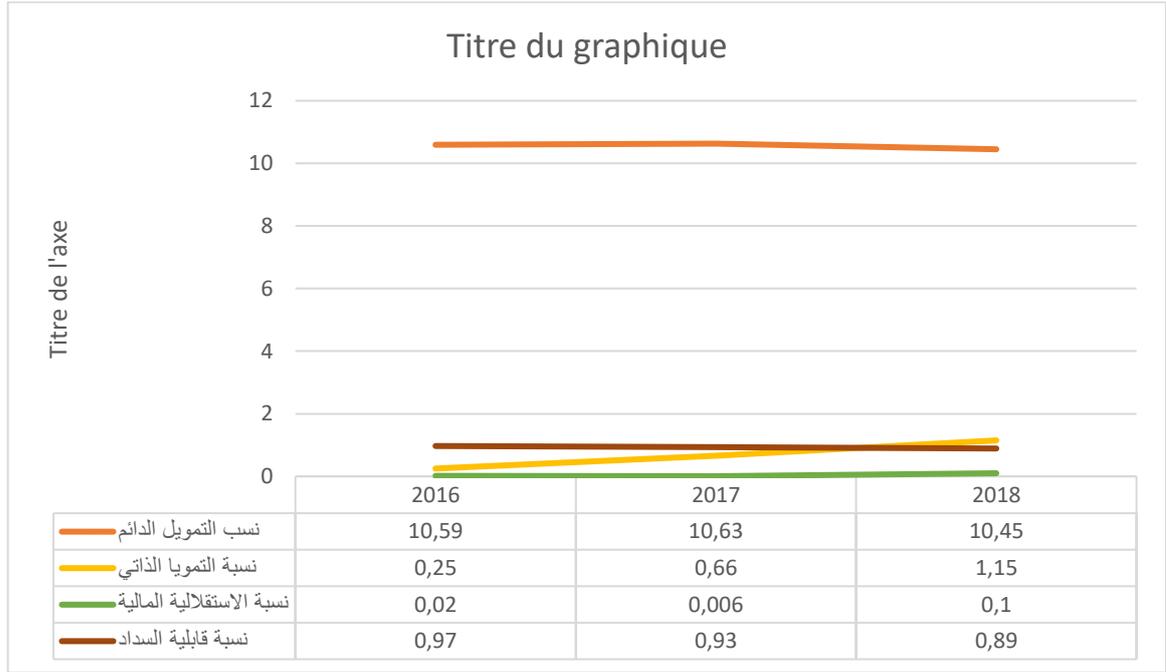
البيان	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/أصول ثابتة	10.59	10.63	10.45
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/أصول ثابتة	0.25	0.66	1.15
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0.02	0.006	0.1

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

0.89	0.93	0.97	مجموع الديون/مجموع الأصول	نسبة قابلية للسداد
------	------	------	---------------------------	--------------------

المصدر: نفس المرجع السابق

الشكل بياني رقم (12): يمثل تطور نسب التمويل خلال فترة 2016-2018.



المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

- نسب التمويل الدائم : جاء نسب التمويل كلها اكبر من 1 كانت اعلى نسبة لها في سنة 2017 قدرت ب 10.63% وهذا يعتبر بالشيء الجيد بالنسبة للمؤسسة حيث يسمح لها بالحصول على القروض اذ ازدادت ذلك .
- نسبة التمويل الذاتي: أما هذه النسبة فبلغت ادني نسبة لها في سنة 2017 و قدرت ب 0.06% وأعلى نسبة في سنة 2018 قدرت ب 1.15% وكانت هذه في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق تكافئ مالي داخلي في المؤسسة يمكنها من تمويل نفسها بدون اللجوء إلى مصادر خارجية.
- نسبة الاستقلالية المالية: من خلال الشكل البياني يتضح لنا بان منحني نسبة الاستقلالية المالية في تزايد حيث أن أعلى نسبة هي 0.1% وادني نسبة هي 0.006%

-نسب قابلية التسديد : من خلال الشكل البياني يتضح بان منحى نسب قابلية السداد في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وهذا يؤثر على التزامات الشركة المستقبلية اتجاه دانيها.

الاستنتاج:

- سبب التمويل كلها جيدة حيث انها تسمح للمؤسسة باقتراض قصيرة الأجل وتلتزم بحقوق دانيها ماعدا نسب قابلية السداد فهي في انخفاض مستمر وهذا يؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة.
- إمكانية مواجهة التزاماتها المستقبلية.

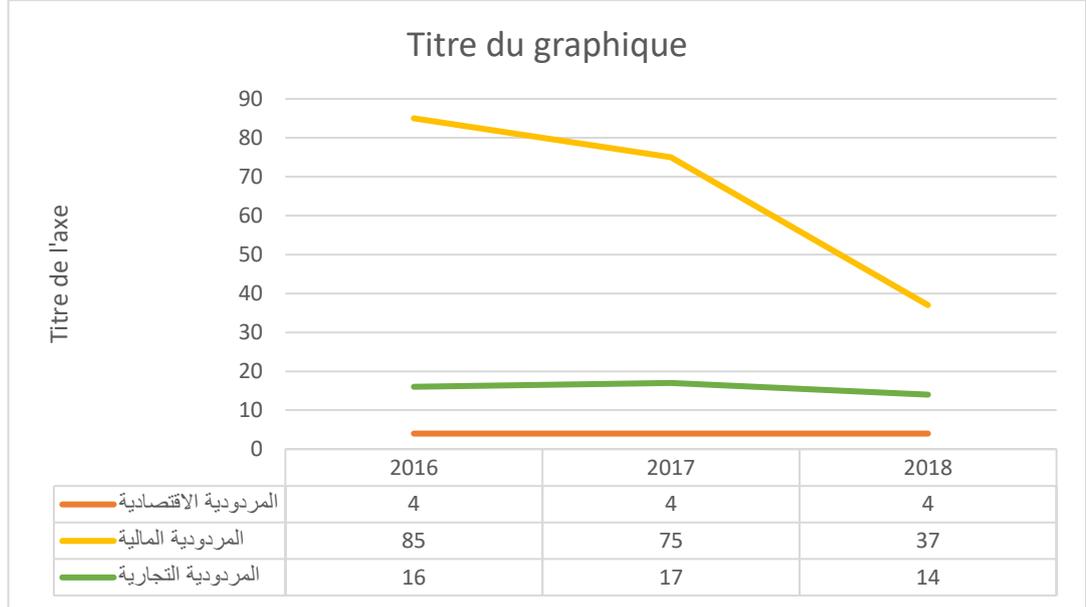
4) نسب المردودية: تقيس نسب المردودية قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل وكذلك المدى الذي تذهب إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

الجدول رقم (08): يمثل حساب نسب المردودية 2016-2018

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	0.04 4%	0.04 4%	0.04 4%
المردودية المالية	النتيجة الصافية/أموال خاصة	0.85 85%	0.75 75%	0.37 37%
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/رقم الاعمال	0.16 16%	0.17 17%	0.14 14%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل البياني رقم (13): يمثل تطور نسب المردودية لفترة 2016-2018



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج المذكورين سابقا.

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن نسبة النتيجة الصافية إلى الأصول الاقتصادية خلال هذه الفترة مستقرة تماما خلال فترة الدراسة حيث حققت في ثلاث سنوات الأخيرة نسبة 4% أي كل 1 دج من الأصل الاقتصادي يولد ما قيمته 0.04 دج كنتيجة صافية سنة.
- المردودية المالية: أما هذه المردودية فلم تكن ثابتة خلال فترة الدراسة وقدرت في سنة 2016 ب 85% وسنة 2017 قدرت ب 75% وانخفضت في سنة 2018 الى 37% وهذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة لأنه كل 1 دج مستثمر لا يولد 1 دج كنتيجة صافية بل يولد اقل من 1 دج وهذه تعود بالسلب على البنك.
- المردودية التجارية: نجد أن نسبة النتيجة الصافية بالنسبة إلى رقم الأعمال كانت في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة وأعلى نسبة حققتها هي 0.17 في سنة 2017 وأدنى نسبة هي 0.14 خلال سنة 2018.

الاستنتاج:

من خلال نسب المردودية نستنتج ان:

- المؤسسة لم يحقق نسبة مردودية جيدة لكل دينار لا يساهم في النتيجة الصافية للشركة.

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

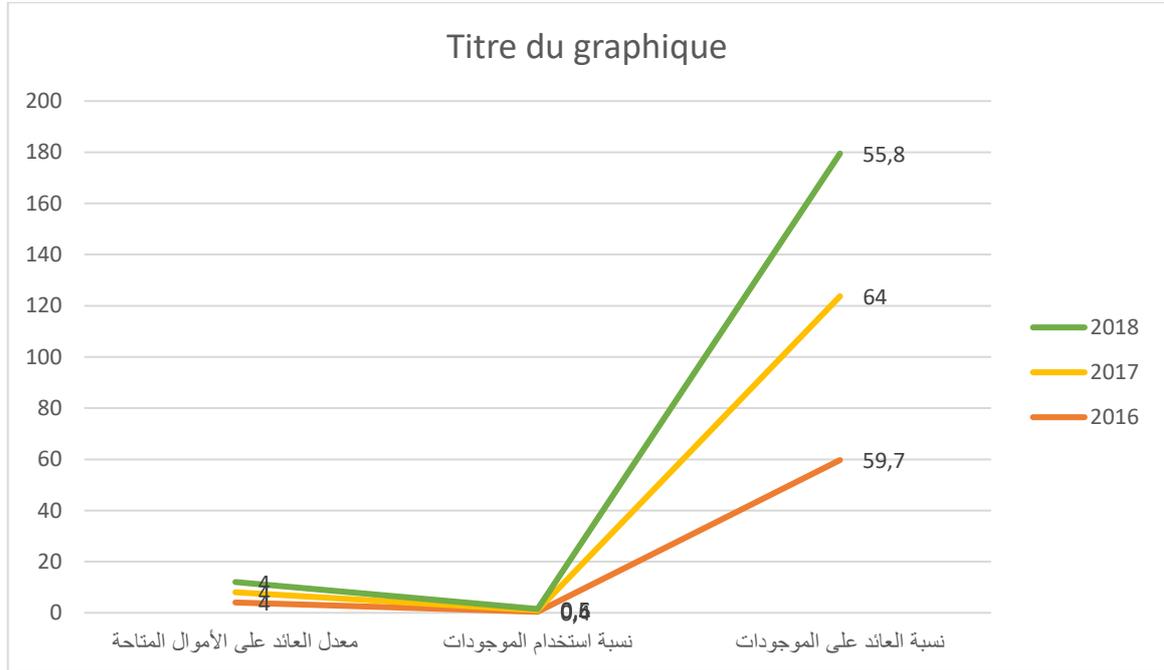
5) نسب الربحية: ان نسب الربحية تحقق عائد ملائم لمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل المصاريف.

الجدول رقم (09): تطور نسب الربحية

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة العائد على الأموال المتاحة	(صافي الربح بعد الضريبة) / الخصوم × 100	4%	4%	4%
نسبة استخدام الموجودات	(إيرادات / الموجودات) × 100	0.4%	0.6%	0.5%
نسبة العائد على الموجودات	(صافي الربح بعد الضريبة / الموجودات) × 100	59.7%	64%	55.8%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك

الشكل رقم (14): يمثل تطور نسب الربحية 2016-2018



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج المذكورين سابقا.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على الأموال المتاحة في استقرار خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من الأموال المتاحة.

كما تبين لنا أن نسبة استخدام الموجودات هي في ارتفاع مستمر وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على إدارة الموجودات نظرا لارتفاع نسبة الموجودات.

أما نسبة العائد على الموجودات فقد ارتفعت خلال السنة 2018 و 2017 ثم انخفضت بعد ذلك إلى نسبة 55% ولكن انخفاضا طفيفا لهذا يمكن القول إن المؤسسة تتميز بكفاءة سياسات ادارتها الاستثمارية والتشغيلية.

ثانيا: تحليل المؤشرات المالية

(1) مؤشر راس المال العامل (FR)

الجدول رقم (10): يمثل حساب راس المال العامل للفترة 2016-2018

البيان	2016	2017	2018
الأصول الدائمة A	459135885.18	492188921.66	473841177.18
الأصول الثابتة B	43329518.38	46275824.97	45310153.13
راس مال العامل (FR)	415806366.8	445913096.69	428531024.05
A-B			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك

التعليق:

من خلال الجدول يتبين أن رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث حيث حققت سنة 2016 ب 415806366.8 مليون.

ثم ارتفع إلى ما يقارب ب 445913096.69 مليون ثم انخفض بشكل طفيف في سنة 2018 الى 428531024 مليون.

حيث إن هذا عائد إلى انخفاض قيمة المصاريف المستحقة وارتفاع قيمة المخزون.

وهذا يعتبر شيء جيد بالنسبة للمؤسسة حيث يدل على سلامة حيث يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة.

(2) مؤشر راس المال العامل الخاص

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الجدول رقم (11): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص لفترة 2016-2018 الوحدة: بالدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة A	11021041.52	31000223.24	52273392.13
الأصول الثابتة B	43329518.38	46275824.97	45310153.13
راس المال العامل الخاص	-32308476.86	-15275601.73	6963239
A-B العلاقة			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن قيمة رأس مال العامل الخاص كانت سالبة خلال سنة 2016 واستمر التناقص أو السلب إلى سنة 2017 أيضا أين قدرت ب 15275601- إلى سنة 2018 إذ أصبح فيها رأس المال العامل الخاص موجب وهذا ما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يكن قادر على تمويل أصوله الثابتة من خلال سنتي 2016 و 2017 حتى وصلت سنة 2018 أين أصبح بإمكان البنك تمويل أصوله من خلال موارده الخاصة أين كان رأس المال العامل الخاص في هذه السنة يقدر ب 6963239 دج دون الاعتماد على الموارد الخارجية.

(3) مؤشر الاحتياج الى رأس المال العامل BFR.

الجدول رقم (12): يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل 2016-2018. المصدر: من اعداد الطالبين

البيان	2016	2017	2018
الأصول متداولة قيم جاهزة A	371338345	410174096	458170709
الديون قصيرة الاجل ماعدا سلفيات البنك B	25089838.66	24016782.67	36609876.79
احتياجات رأس المال BFR	346248506.34	386157313.33	421560832.2
A-B			

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) قد حققت نتائج جد ايجابية خلال فترة الدراسة وقد كان في تزايد مستمر خلال الثلاث سنوات.

وبهذا يمكن القول إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد حقق في ثلاث سنوات الأخيرة رأس المال الذي تحتاجه لمواجهة ديونها المستحقة لكل فترة الدراسة.

(4) مؤشر الخزينة T

الجدول رقم (13): يمثل حساب الخزينة لفترة الدراسة.

البيان	2016	2017	2018
راس المال العامل الإجمالي A	440956205.5	469929879.39	465140900.84
احتياجات راس المال العامل	346248506.34	386157313.33	421560832.2
الخزينة	69617860.46	59755783.61	69707190.53
العلاقة A-B			

المصدر: من اعداد الطالبين

التعليق:

يبين الجدول أعلاه أن رصيد الخزينة موجب خلال الفترة الدراسة لكن في انخفاض مستمر وهذا شيء جيد بالنسبة للمؤسسة وهو ما يدل على أن المؤسسة حققت فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة لكن لا يجب لهذا الانخفاض أن يستمر يجب على المؤسسة تطبيق إجراءات تمكنها من زيادة مقدار الفائض الذي تحقق لان هان استمرت المؤسسة في هذه الحالة أي الانخفاض في مستوى الخزينة فذلك يمكن أن يشكل خطرا عليها.

تفسير وتحليل المؤشرات المالية: يمكن تفسير نتائج المؤشرات المالية

- **راس المال العامل:** نفسر الزيادة في رأس المال العامل بأنه للمؤسسة القدرة على تمويل استثماراتها وأصولها المتداولة وهذا كله راجع إلى زيادة الأموال الخاصة أي انه للمؤسسة هامش أمان جيد.
- **الاحتياج في راس المال العامل:** هذا يفسر ان احتياجات الدورة كانت اقل من موارد الدورة وهذا يعني ان الشركة استطاعت تغطية استخدامات الاستغلال بموارد الاستغلال، وهذا كله راجع إلى زيادة قيمة الديون قصيرة الأجل.
- **الخزينة:** ما يفسر هذا أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يعتبر بالشيء الجيد للمؤسسة، وهذا ما يدل على أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة.

الاستنتاج:

نستنتج من خلال ما يلي:

- الشركة حققت نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة.
- حققت الشركة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة لأنه كانت احتياجات رأس المال العامل اقل من رأس المال الصافي.

ثالثا: تحليل جدول حساب النتائج

إن جدول حساب النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها المؤسسة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حققته المؤسسة من نشاطها العادي والغير العادي، ومن اهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نتائج المؤسسة نذكر منها:

1. تحليل نتائج المؤسسة:

1-1 القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بعلاقة القيمة

$$\text{المضافة للاستغلال: ح/70+ح/72+ح/73-ح/74-(ح/60+ح/61+ح/62)}$$

الجدول رقم (14): يمثل القيمة المضافة للاستغلال.

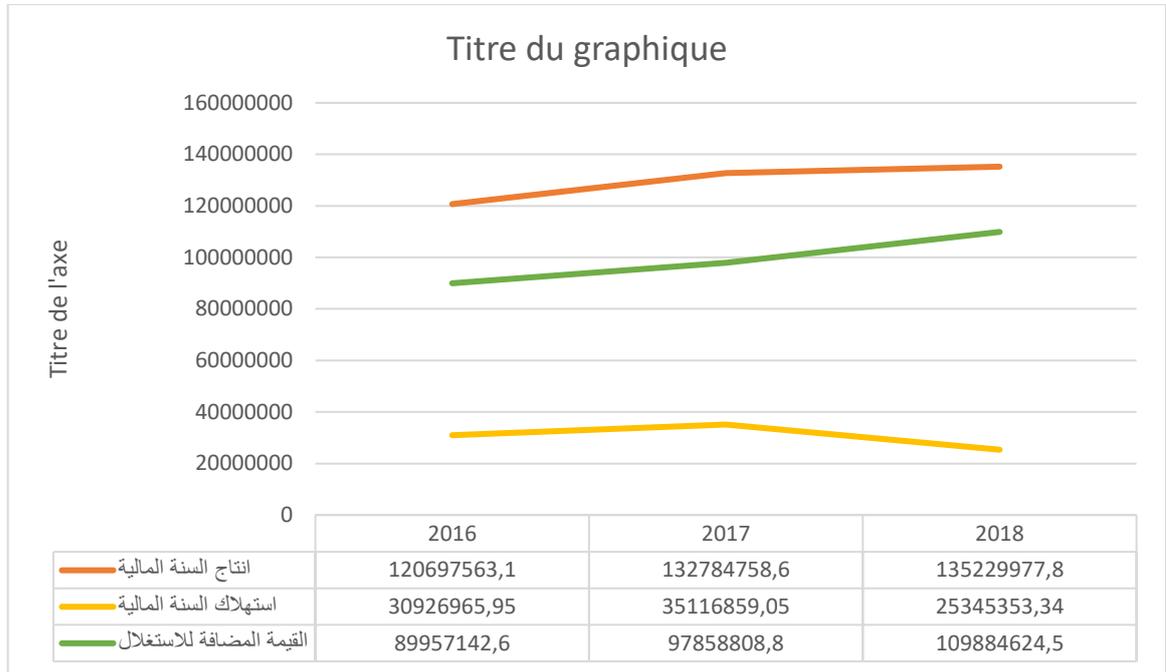
البيان	2016	2017	2018
انتاج السنة المالية	120697563.10	132784758.64	135229977.83

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

25345353.34	35116859.05	30926965.95	استهلاك السنة المالية
109884624.46	87858808.68	8995714.60	القيمة المضافة للاستغلال
		(A-B)	العلاقة

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (15) يمثل تطور القيمة المضافة للاستغلال خلال الفترة (2018/2016)



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا عائد الى زيادة مبيعات المؤسسة.

2-1 نسبة القيمة المضافة الى رقم الاعمال:

وتحسب بالعلاقة:

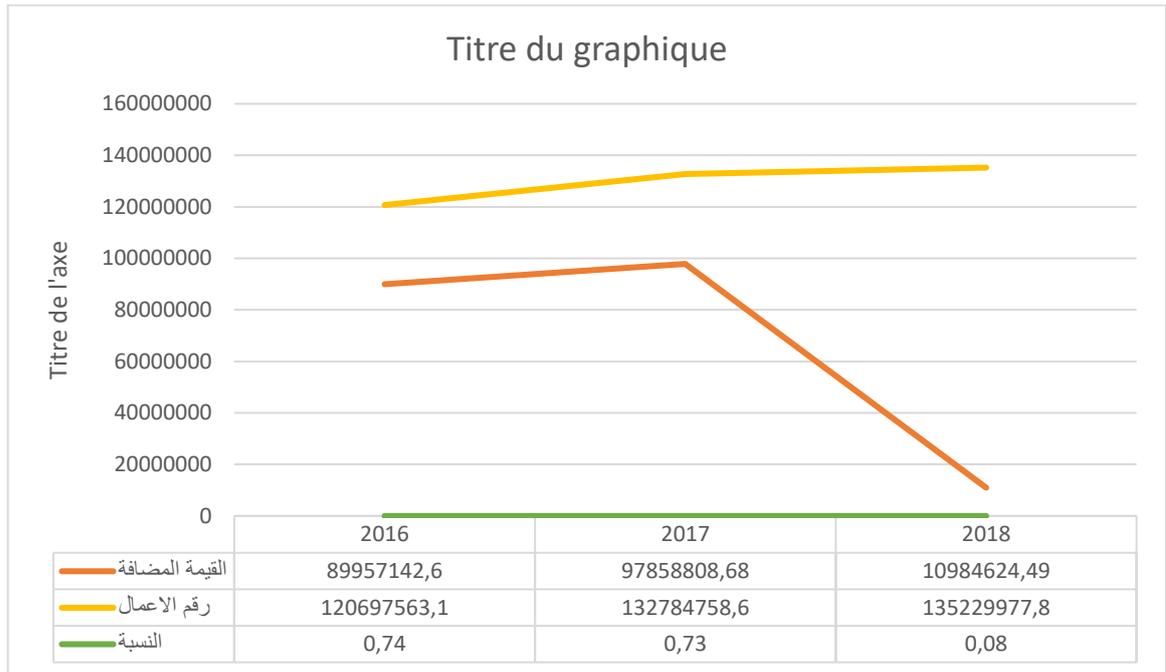
$$\text{نسب القيمة المضافة إلى رقم الأعمال} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

الجدول رقم (15) يبين نسبة القيمة المضافة الى رقم الاعمال

البيان	2016	2017	2018
القيمة المضافة	89957142.6	979858808.68	1098462449
رقم الاعمال(المبيعات)	120697563.1	1327844758.64	135229977.83
النسبة	0.74	0.73	0.08

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (16) يمثل تطور القيمة المضافة الى رقم الاعمال خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن تكامل داخلي للمؤسسة ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هذه النسب عرفت استقرارا للسنتين 2016 و 2017، وهذا عائد إلى استقرار في القيمة المضافة وكذا رقم الأعمال، وبعد ذلك عرفت انخفاض في سنة 2018، ذلك بسبب انخفاض في رقم الأعمال.

2. إجمالي فائض الاستغلال: هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم وتحسب كما يلي:

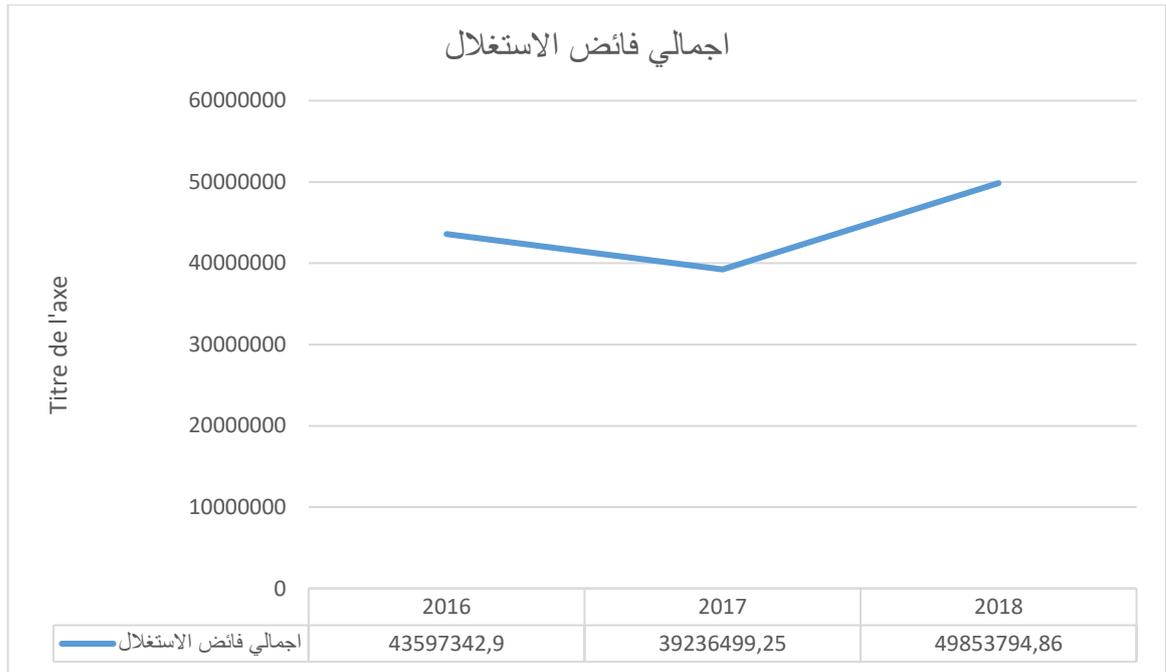
$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال (ح63+ح64)}$$

الجدول رقم (16) يبين تطور إجمالي فائض الاستغلال:

2018	2017	2016	
49853794.86	39236499.25	43597342	إجمالي فائض الاستغلال

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (10) يوضح تطور إجمالي فائض الاستغلال:



المصدر: من اعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال فترة الدراسة وهذا عائد إلى عدم حدوث انخفاض في مصاريف العاملين وحصص المخصصات والاحتمالات.

1-2 نسبي إجمالي فائض الاستغلال.

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

من خلال دراسة إجمالي فائض الاستغلال يمكن حساب نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال :

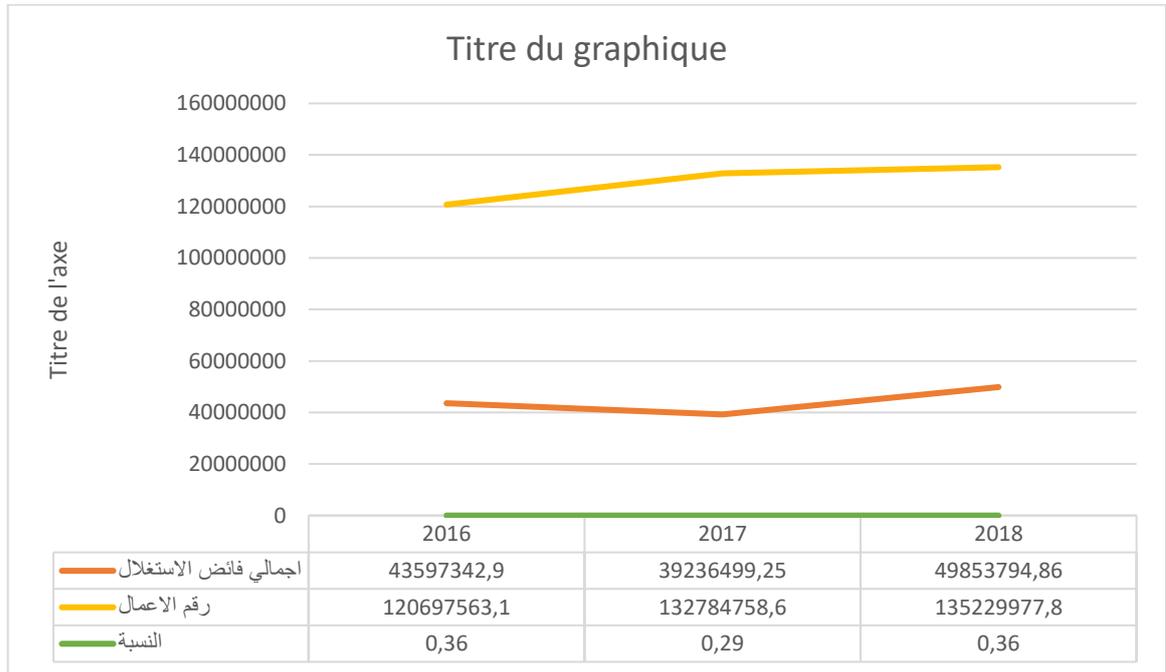
نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال

الجدول رقم (17) يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال:

2018	2017	2016	
49853794.86	39236499.25	43597342.9	اجمالي فائض الاستغلال
135229977.83	132784758.6	120697563.1	رقم الاعمال
0.36	0.29	0.36	النسبة

المصدر: من اعداد الطالبين

شكل بياني رقم (17) يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال.



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

من خلال النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النسبة موجبة وهذا يعني أن إجمالي فائض الاستغلال.

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

ومن خلال دراستنا للقيمة المضافة يمكن حساب بعض النسب التي تبين تأثير وتأثير بعض العناصر بالقيمة المضافة وهي:

أ. نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة. تحسب بالعلاقة التالية:

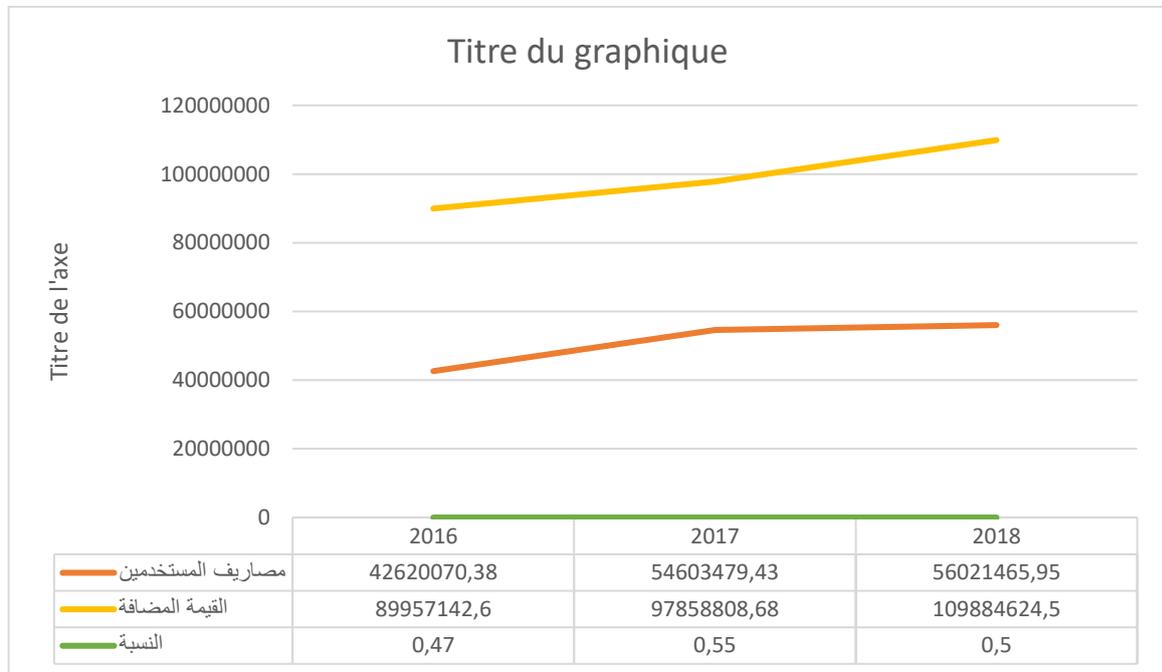
نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

الجدول رقم (18): تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.

البيان	2016	2017	2018
مصاريف المستخدمين	42620070.38	54603479.43	56021465.95
القيمة المضافة	89957142.6	97858808.68	109884624.49
النسبة	0.47	0.55	0.5

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (18) يوضح تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة كانت في تزايد خلال الفترة 2016 و 2017، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً في سنة 2018 وهذا عائد إلى ارتفاع مصاريف المستخدمين.

3. النتيجة العملية: هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافاً إليه المنتجات الوظيفية الأخرى مطروحة من الأعباء الوظيفية الأخرى وكذا خسائر القيمة ومضافاً إليه استرجاع خسائر القيمة والمكونات وتحسب كما يلي:

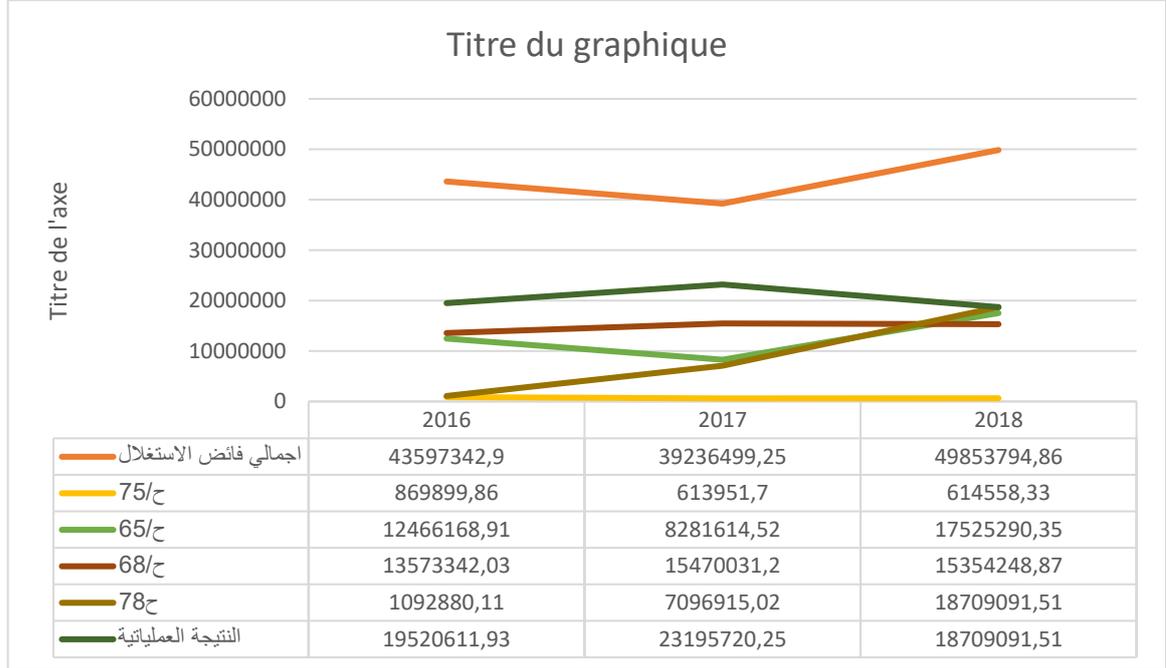
$$\text{النتيجة العملية فائض الاستغلال الإجمالي} + \text{ح/75} - \text{ح/65} - \text{ح/68} + \text{ح/78}.$$

الجدول رقم (19): يبين تطور النتيجة العملية

البيان	2016	2017	2018
اجمالي فائض الاستغلال	43597342.9	39236499.25	49853794.86
ح/75	869899.86	613951.7	614558.33
ح/65	12466168.91	8281614.52	17525290.35
ح/68	13573342.03	15470031.2	15354248.87
ح/78	1092880.11	7096915.02	18709091.51
النتيجة العملية	19520611.93	23195720.25	18709091.51

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقاً

الشكل البياني رقم (19) يبين تطور النتيجة العملية:



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت نتيجة عملياتية موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يبين قدرة المنتجات العملياتية الأخرى على تغطية الأعباء العملياتية الأخرى.

4. النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

تمثل النتيجة العادية في طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة وتحسب بالعلاقة التالية:

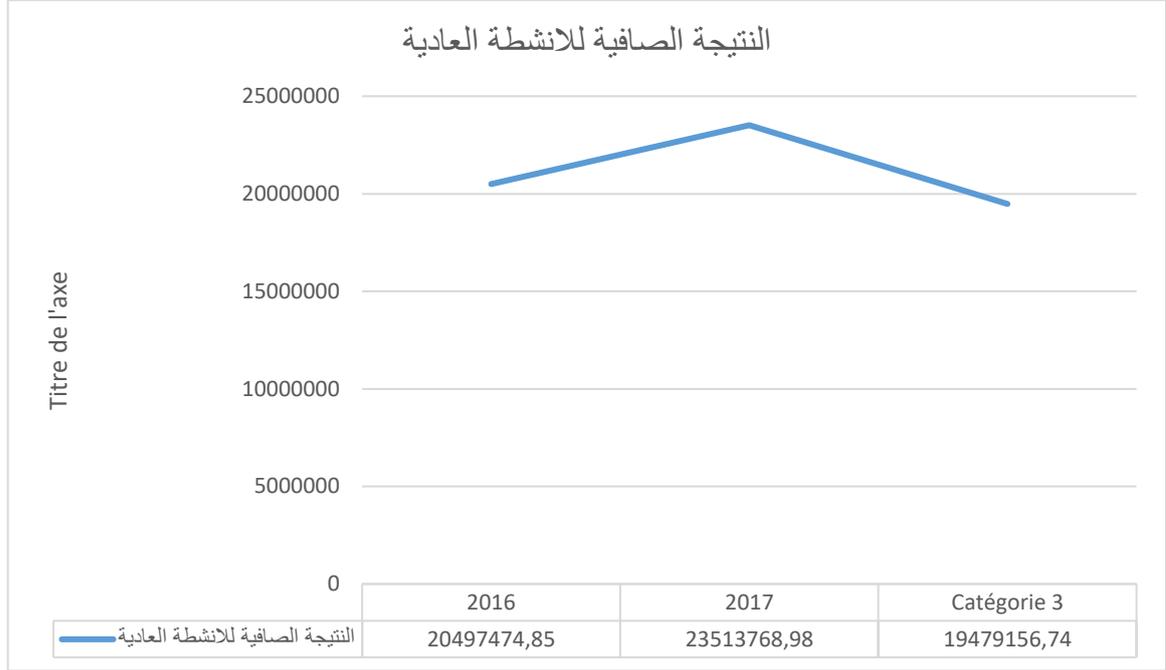
النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (ح/95 + ح/92) + مجموع المنتجات الانشطة العادية - مجموع اعباء الانشطة العادية

الجدول رقم (20): يمثل تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

البيان	2016	2017	2018
نتيجة صافية للأنشطة العادية	20497474.85	23513768.98	19479156.74

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (20): يوضح تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

سجلت المؤسسة النتيجة الصافية للأنشطة العادية موجبة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يبين لنا قدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.

5. صافي نتيجة السنة المالية:

وتحسب بالعلاقة التالية:

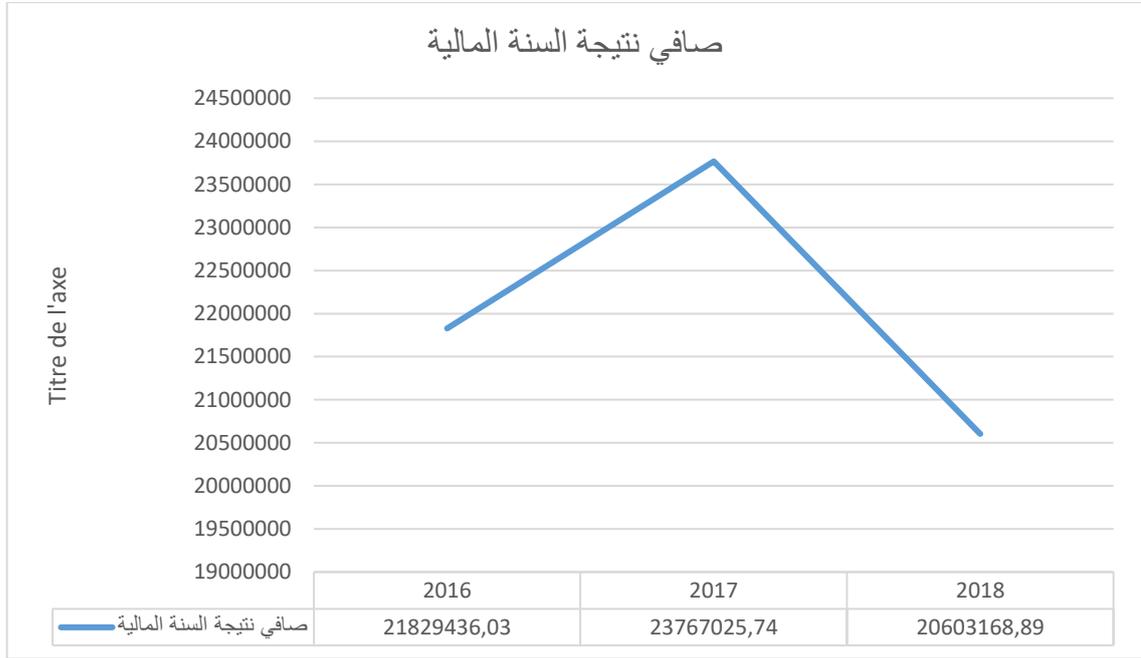
$$\text{نتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} - \text{عناصر غير عادية} + \text{عناصر عادية}$$

الجدول رقم (21): يمثل صافي نتيجة السنة المالية.

البيان	2016	2017	2018
صافي نتيجة السنة المالية	21829436.03	23767025.74	20603168.89

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (21): يمثل صافي نتيجة السنة المالية



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

نلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية خلال السنوات الثلاث موجبة وهذا ما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي.

6. القدرة على التمويل الذاتي:

تعرف على انها جملة المبالغ المقررة من طرف المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها سواء بصفة مؤقتة أو طويلة نسبيا، فهي تعبر عن مردودية عملية المؤسسات خلال الفترة الماضية والتي تستخدم لتمويل النشاط المستقبلي وتحسب بالعلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = إجمالي فائض الاستغلال + منتجات مالية أخرى ماعدا ح/75 + ح/76 فرق التقييم عن أصول مالية + الأرباح الصافية عن التنازل أصول مالية - أعباء عملياتية أخرى ماعدا حساب 652 فارق التقييم عن أصول مالية + ضرائب على الإيراح.

منه يمكن حساب القدرة على التمويل الذاتي كالتالي: إجمالي فائض الاستغلال - أعباء عملياتية أخرى.

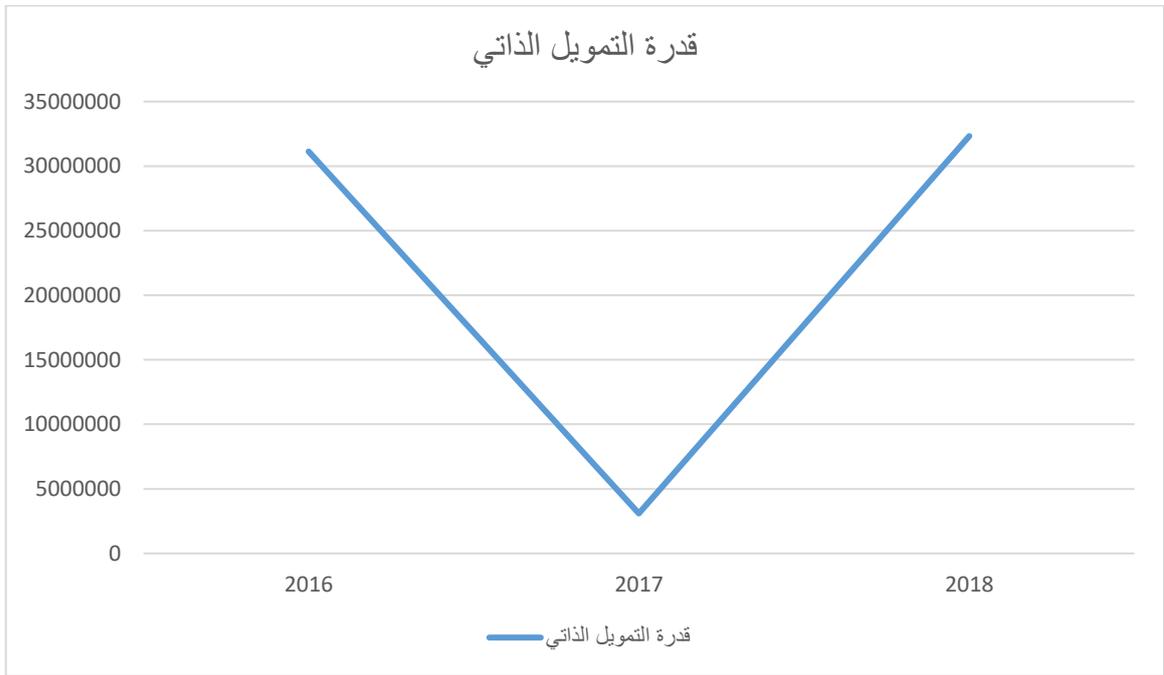
الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة السلام من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الجدول التالي رقم (22): يبين قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة لفترة الدراسة.

البيان	2016	2017	2018
قدرة التمويل الذاتي	31131173.99	3095484.73	32328504.51

المصدر: نفس المرجع السابق

الشكل البياني رقم (22): يبين تطور قدرة التمويل لفترة الدراسة.



المصدر:

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن قيمة قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، موجبة وفي تزايد مستمر، وهذا يعتبر بالشيء الجيد ويدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

خلاصة

بعد استعراضنا للمعلومات والتقارير المالية الخاصة بمؤسسة السلام حاولنا تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحليل وضعيتها المالية وذلك بالاعتماد على النسب ومؤشرات المالية وفي النهاية قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي كالتالي :

- سلامة المركز المالي للمؤسسة وهذا ما وضحته مؤشرات التوازن المالي وبالأخص رأس المال العامل
- نسب المرودية كانت مقبولة بما فيها نسبة التمويل الذاتي ونسبة الاستقلالية المالية حيث حققت قيم موجبة وهذا دليل على الأداء الجيد للمؤسسة.
- المؤسسة مستقلة ماليا وقادرة على تمويل نفسها دون اللجوء الى مصادر خارجية حيث ان هذا ما وضحته نسب التمويل.
- المؤسسة قادرة على استخدام أصولها الثابتة وبالتالي فهي قادرة على تحقيق الأرباح فهذا ما وضحته نسب النشاط.

الخاتمة

الخاتمة

يعد تقييم الأداء المالي للهيئات التمويلية في البنوك التجارية ذو أهمية كبيرة لما له من دور أساسي في مراقبة أهداف البنك وخاصة فيما تعلق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالسيولة والربحية والموازنة بينهما بما يضمن تحقيق أقصى عائد والحفاظ على قدر كافي من السيولة لمواجهة سحبودات المودعين)، غير أنه ومهما بلغت دقة وجودة تقييم الأداء المالي فإنه يبقى عاجزا وحده على المضي بالبنك وهيئات الدعم لتحسين أدائه المالي وتحقيق أقصى العوائد، لذلك كان من الضروري إيجاد أداة لتحسين الأداء المالي للبنوك في ظل الموازنة بين قيدي السيولة والربحية، و بناء على ذلك وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والتي تمحورت حول -عملية تقييم الأداء المالي للهيئات التمويلية في البنوك الجزائرية عموما وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** خصوصا وذلك بدراسة حالة لمؤسسة السلام الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة- تم تناول الموضوع من خلال فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي الذي تم فيه تقييم الأداء المالي لمؤسسة السلام الممولة من طرف صندوق الوطني للتأمين على البطالة النسب و المؤشرات المالية (حيث توصلنا لمجموعة من النتائج منها ما تعلق بالجانب النظري ومنها ما تعلق بالجانب التطبيقي وقدمنا في الأخير مجموعة من الاقتراحات وآفاق لهذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

- أداء المالي يمثل المفهوم لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.
- مردودية المؤسسة لم تكن جيدة حيث المردودية للمؤسسة لم تكن ثابتة خلال فترة الدراسة الا ان المردودية الاقتصادية كانت مستقرة تماما.
- ان نسب النشاط كانت في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وهذا ما يساعد المؤسسة في إدارة الأصول الثابتة على توليد المبيعات لتحقيق الأرباح.

توصيات الدراسة:

- ✓ ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع واعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم اهمال هذه الملفات.

الخاتمة

- ✓ ضرورة المتابعة و المراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي جرت لمنح القروض ابتداء من دراسة طلب القرض الى غاية منحه ثم تسديده.
- ✓ على البنك ان يولي اهتمام كبري للمشاريع المنتجة اليت تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني
- ✓ إنشاء أجهزة لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الفلاحية.
- ✓ إعادة إحياء المنطقة الفلاحية بعين تموشنت، من خلال القيام بحملة توعية لأهمية التواجد الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- ✓ توفر قاعدة من البيانات والإحصاءات التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات لتطوير أعمالها في مجالات عدة.

أفاق الدراسة:

- ✓ ان بحثنا لم يلم جميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.
- ✓ صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو أهمية الاداء المالي في الشركات
- ✓ معالجة موضوع دعم الهيئات المساعدة في القطاع الفلاحي .
- ✓ تقييم الأداء المالي للمؤسسات باستخدام وثائق مالية أخرى .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:الكتب:

1. سلمان أبو ذياب. (1996). اقتصاديات النقود والبنوك. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
2. النوري محمد الشمري. (2006). النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار زهران للنشر والتوزيع.
3. رشاد العصار رياض الحلبي. (2000). النقود والبنوك. عمان. دار الصفاء للطباعة والنشر.
4. عب الغفار الحنفي. (2007). الإدارة المالية. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة.
5. إبراهيم المحاسنة. (2013). إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق. عمان. دار جرير للنشر والتوزيع.
6. انطوان الناشف، و خليل الهندي. (1997). العملات المصرفية والسوق المالية. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
7. حسين الحسيني فلاح، وعبد الرحمان مؤيد. (2000). ادارة البنوك. عمان، الاردن: دار وائل للطباعة والنشر.
8. عبد الغفار حنفي. (2000). الأسواق المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية.
9. مطر ذيب منهل، وليد رضوان العمار. (1996). النقود والبنوك. عمان: مؤسسة الاء للطباعة.
10. منير ابراهيم الهندي. (1997). الاسواق والمنشآت المالية. الاسكندرية: منشأة المعارف.
11. مهدي عطية الجبوري. (بلا تاريخ). ادارة النقدية والاوراق المالية. جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد.
12. سليم رمضان زياد، واحمد جودة محفوظ. (2013). ادارة البنوك. عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة.
13. شاكرا القزويني. (1989). محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. فرحان علاء طالب. (2011). الحكومة المؤسسية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

15. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. (2015) إدارة البنوك التجارية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
16. عبد الرحيم محمد إبراهيم. (2008). اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
17. عبد الله جعفر نعمة. (1996). محاسبة المنشآت المالية. عمان، الاردن: دار حنين للنشر والتوزيع.
18. عبد الله خبابة. (2013). الاقتصاد المصرفي. مصر: دار الجامعة الجديدة.
19. لطرش الطاهر. (2005). تقنيات البنوك. بن عكنون، الجزائر: ديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية.

الرسائل الجامعية:

1. بشرى رقيق. (2018). دور هيئات الدعم المالي في انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شهادة ماستر أكاديمي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
2. سعاد سميحة. (2013). تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة (ماستر أكاديمي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
3. هريان سمير. (2015). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة (شهادة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
4. هناء الشويخي. (2013). اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
5. نجاة طالي، نورة ساجي. دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (شهادة الماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة اكلي محند اوحاج.
6. عادل عشي. (2002). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (شهادة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
7. عبد الحليم مزغيش. (2011-2012). تحسين اداء المؤسسة في ظل ادارة الجودة الشاملة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
8. حمزة عصمان. (2018). أثر عوامل البيئة على الأداء المالي (ماستر أكاديمي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

9. عبد الرحيم عينوش، عبد الوافي دحماني. (2018-2019). تقييم الأداء المالي في شركات التأمين (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. البويرة: جامعة اكلي اوحاج.
10. لعراف زهية. (2020). تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية (اطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية. (1988). المادة. 02. 02.
2. الرسمية الجريدة. (1988). المادة 114. 02.

موقع الكتروني:

1. (2017). Récupéré sur www.ts3a.com.
2. الاء جابر. (2017). Récupéré sur www.mawdoo3.com.

مجلات:

1. الوطنية للنفايات الوكالة. (بلا تاريخ). دليل انشاء مؤسسة. تم الاسترداد من www.and.dz